جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

# وضع الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة في ظل الرهانات الجديدة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام
تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية

إعداد الطالبتين:
- عيسي يسمينة
- حريش نوال

تحت إشراف
د. هاشمي حسن

**لجنة المناقشة**

الدكتور: سمار نصر الدين، أستاذ التعليم العالي، جامعة جيجل، .....رئيسًا
الدكتور: هاشمي حسن أستاذ محاضر (ب). جامعة جيجل .....مشرفًا ومقررًا
الدكتور: موكة عبد الكريم. أستاذ محاضر (ب). جامعة جيجل.....ممتحنًا

السنة الجامعية 2016/2015

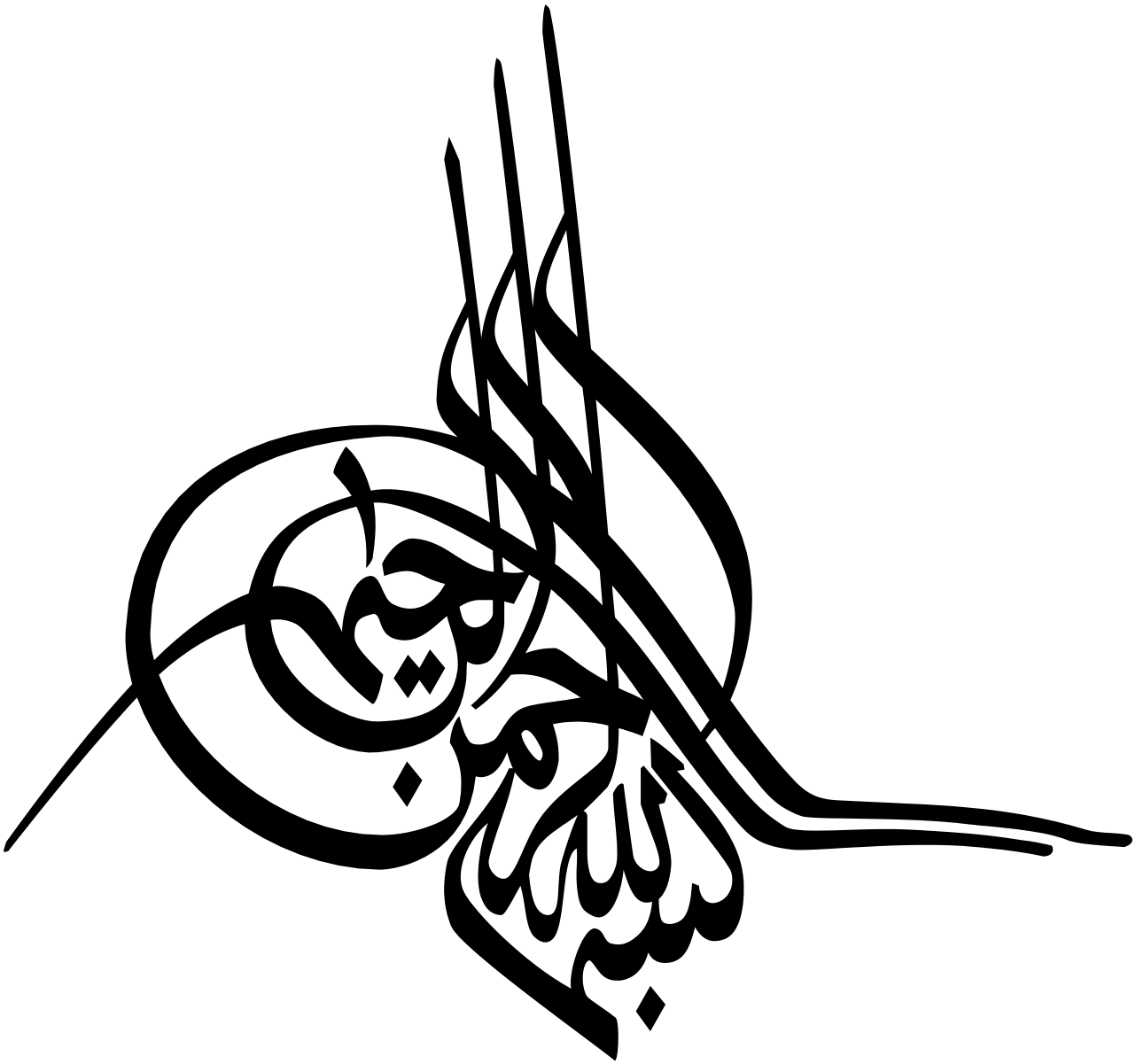
بسم الله الرحمن الرحيم

# دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا
باليأس إذا أخفقنا وذكرنا أنّ الإخفاق هو
التجربة التي تسبق النجاح...
اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا
وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا
بكرامتنا

آمين

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على نعمه التي أنعم بها علينا من عقل
وعلم فلولا فضل الله علينا وقدرته لما توصلنا لإنجاز هذا العمل.
الحمد لله الذي يسّر لنا طريقنا وأعطانا من واجبات رحمته الإرادة والعزيمة
على إتمام عملنا، فحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.
نتقدم بالشكر إلى كل من كانت لهم مساهمة
من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل وعلى رأسهم
الأستاذ **هاشمي حسن** الذي تفضل بالإشراف على
هذه المذكرة والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته
القيمة ونصائحه السديدة خلال إنجاز هذا العمل
فله منا جزيل الشكر والامتنان.
والشكر موصول إلى الأستاذ **موكة عبد الكريم**
و الأستاذ المترجم يسعد رابح و الأستاذة **بوقطة فاطمة الزهراء**
كما نخص بالشكر الأستاذ **ناصري نبيل** و الأستاذ **سليماني السعيد**
وأخيرا نشكر كل من كان لنا دافعا من قريب أو بعيد.

# مقدمة

في الظروف العالمية الراهنة وبالأخص مع انتشار العولمة التي مست جميع جوانب اقتصاديات الدول، كان ولابد على الجزائر كباقي الدول العالم وبصفتها دولة نامية، أن تخطو خطوات متسارعة نحو الاندماج الأكثر في النظام الاقتصادي العالمي من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي أصبحت ضرورة حتمية تطالبها مصالح الاقتصادية.

وفي إطار الإصلاحات التي باشرتها من منطلق عدم القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن العالم، فقد قامت الجزائر بعدّة إصلاحات لاقتصادها بالتعاون مع كل من الصندوق النقد الدولي ،والبنك العالمي، حتى وصلت إلى برنامج التعديل الهيكلي بمنتصف التسعينات.

كما عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أقرتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986.

هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية، أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري وتدفعه إلى ضرورة التفاعل والاندماج بصفة واسعة ومفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية، وبعد الاشتراطات التي فرضت على الجزائر من طرف صندوق النقد الدول واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية أدت الحاجة إلى انضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أمر لا مفر منه، والذي يتميز بالطابع التجاري في محور الاقتصادي، ويركز على ضرورة تحرير التجارة الخارجية، كل ذلك من أجل الاستفادة على الأقل من الآثار الإيجابية للانضمام وتفادي سلبياته من خلال تفعيل دور الدولة على المستوى الداخلي والخارجي.

**أهمية الموضوع :**

نظرا لما تكتسب المنظمة من أهمية اقتصادية ودورها الفعال في تنظيم المبادلات التجارية الدولية، فإن الانضمام إلى هذه الأخيرة أصبح واقعا لابد منه من أجل مواكبة الركب الاقتصادي العالمي والمعمول في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

**دوافع الدراسة:**

دافعنا للاختيار هذا الموضوع سببين:

احدهما شخصي: يكمن في كوننا ننتمي إلى الجزائر.

والثاني موضوعي: يكمن في الوضع الملح لتطوير المجال التجاري والاقتصادي في الجزائري والاندماج في إطار المنظومة الاقتصادية العالمية .

هذا اذا علمنا أن الجزائر على وشك الانضمام بعد أن خاضت مفاوضات شاقة وتمكنت من الرد على عدد كبير من الأسئلة المطروحة من قبل أعضاء المنظمة، باعتبار أن موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح موضوع الساعة ومثير للجدل على مستوى الساحة الدولية.

إن الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال التطرق إلى توضيح الخطوات والإجراءات التي قامت بها الجزائر في إطار مشروعها للانضمام إلى هذه المنظمة، والانعكاسات المحتملة لهذا الانضمام على الاقتصاد الوطني والمنظومة القانونية.

لقد تضارب الآراء حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتزامنت المفاوضات مع إصلاحات شاملة مست جميع القطاعات الاقتصادية المتعلقة ببرامج التعديل الهيكلي.

**إشكالية الموضوع:**

ولمعالجة هذا الموضوع اقترحنا الإشكالية التالية:

**ما هي الإستراتيجية المتبعة من قبل الجزائر لتسهيل عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.**

**المنهج المتبع :**

بغرض التصدي لهذه الإشكالية، يمكن الاستعانة بمنهجين علميين الأول يتمثل في المنهج الوصفي من خلال شرح الإطار النظري لعملية الانضمام (الشروط، الأهداف، العراقيل) والثاني تحليلي من أجل قراءة تحليلية وتفسيرية.

لقد واجهتنا مشاكل عديدة في مسيرة إعدادنا هذا البحث، أردنا الإشارة إليها بغية لفت نظر الباحثين من أجل تفاديها مستقبلا، كما نرغب أيضا في لفت اهتمام المسئولين ومصادر المعلومات بضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة انجاز بحوثهم العلمية، ومن بين هذه الصعوبات نذكر أهمها كما يلي:

- قلة المعلومات التي تخدم الموضوع حتى وان وجد بعضها فيتسم بالطابع العام، وكذا تناقض المعلومات من جهة وتعددها بتعدد مصادرها.
- ارتباط الموضوع بتخصصات متعددة نتج عنه صعوبة التحكم فيه.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية.
- ولتحقيق أهداف البحث والإجابة عن الإشكالية، والتساؤلات التي ذكرت سلفا ارتأينا أن نقسم البحث إلى فصلين:

بحيث خصصنا الأول لدراسة محاولات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة واعتمدنا الثاني للإحاطة بالانعكاسات في حالة الانضمام.

# الفصل الأول:
# محاولات انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن تزايد عدد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة يوحي باستفادتهم من مزايا وفوائد توفرها هذه الأخيرة، وأن اكتساب العضوية في هذه المنظمة يستوجب إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال الشروط التي تفرضها على الدول الأعضاء، والتي تهدف في مجملها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

لهذا قررت عدة دول نامية الانضمام إلى هذه المنظمة ومن بينها الجزائر والتي هي الآن في المراحل الأخيرة من مفاوضاتها بهدف الانضمام.

وقد خصصنا في هذا الفصل توضيح الكيفية التي يتم بها الحصول على عضوية المنظمة عن طريق المفاوضات ومن خلال عدة إجراءات أو دون شروط محددة مسبقا.

هناك عدة صعوبات التي تواجها الجزائر بسبب ما تفرضه الدول الأعضاء من شروط خاصة الدول المتقدمة كما سنحيط بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر قبل انضمامها إلى المنظمة.

## المبحث الأول: خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

باعتبار الجزائر دولة من الدول النامية تسعى إلى تحقيق التنمية في كل المجالات خاصة فيما يتعلق باقتصادها، حيث عرفت في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية تعود إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية، أصبحت تضغط على الاقتصاد الوطني وتدفع به إلى ضرورة وحتمية التعامل والتفاعل والاندماج بصفة واسعة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية ذلك من أجل الاستفادة من الإيجابيات الانضمام بالرغم من وجود سلبيات التي يمكن تفديها برسم إستراتجية فعالة، وقد قامت الجزائر في نهاية جولة لأروغواي بتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة إلا أنها إلى حد هذا اليوم لم تحقق ذلك بسبب معيقات متعلقة بالسياسة المطبقة من طرفها، ومن هنا نتناول في هذا المبحث أسباب ودوافع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كمطلب (أول) والإجراءات التي قامت بها لتسريع الانضمام كمطلب (ثان).

### المطلب الأول: أسباب ودوافع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة فضاء للتبادل الحر بحيث يمكن لأي عضو فيه التفاوض حول مصالحه مع باقي الدول وعندما ترسو هذه المفاوضات بالاتفاق يسمح هذا العقد بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على السلع المتفق عليها، ولهذا يمكن القول أن طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم بإرادة الدولة وقناعتها وذلك بغرض إنعاش اقتصادها وتطويره ولتفصيل هذه الأسباب تم تقسيم المطلب إلى فرعين: (الفرع الأول) دوافع الانضمام وفي (الفرع الثاني) العراقيل التي صادفت الجزائر في مسارها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية.**

لم تظهر الجزائر نيتها من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلاّ بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعدما قامت بتغيير اقتصادها جذريا وتبني اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية وهو من الشروط الأساسية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فالدولة الجزائرية كباقي الدول، تسعى إلى تحقيق أهداف من جراء هذا الانضمام، وتتمثل أهمها في:

**أولا: إنعاش الاقتصاد الوطني.**

سعت الجزائر من وراء انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تحقيق ارتفاع حجم قيمة المبادلات التجارية، نظرا لربطها بالتعريفة الجمركية عند أدنى وأقصى حد، وامتناع عن استعمال القيود الكمية[1]، مما ينتج عن ذلك زيادة في الواردات بين دول الأعضاء في المنظمة، وزيادة إلى ذلك الاستفادة من تكنولوجيا العالية والحديثة والتقنيات المتطورة[2] المستعملة في عملية الإنتاج، وهذا ما نتج عنه ما يعرف بالمنافسة والتحدي التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش اقتصادها الوطني وتنميته عن طريق تحسين المنتجين المحليين لمنتجاتهم من حيث الكفاءة، الجودة، الفعالية، وتسيير الجيد من أجل البقاء وغزو الأسواق[3].

**ثانيا: تشجيع الاستثمارات.**

يعتبر تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والذي كان ميلادها في أواخر الثمانينات، وبهذا الصدد، قدمت الجزائر مزايا عديدة للمستثمرين المحليين أو أجانب، حيث أن قانون النقد والقرض 10/90 الصادر سنة

---

(1) حاج يوسف سارة أم الخير، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر، 2015/2014، ص 45.

(2) Revue Algérienne, des sciences juridiques, économiques et politiques, Université D'Alger, faculté de droit, Nouvelle série N$^0$3 , 2010, p190.

(3) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دط، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص135.

1990، تضمن عدّة تحفيزات من بينها المساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات وخاصة الإعفاءات الضريبية[1]، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المرجو ويظهر ذلك في مجموعة من الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والذي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 إلى غاية 2001 تم تجسيد 10% منها فقط.

إن انضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفتح المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب استثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق استفادتها من الاتفاقيات الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها[2]، خاصة مع الاستفادة من أثر الشركات التي تكونها الشركات العابرة للحدود على المستوى الجهوي والدولي، لما تملكه من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا واستغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الإنتاج بين دول الأعضاء ومختلف التكتلات الاقتصادية[3].

يتميز الاقتصاد الوطني بالتبعية للخارج وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يقدر بأكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، ومن جهة أخرى يتميز الإنتاج الوطني بضعف وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع وعدم مسايرته للتطورات الحديثة.

**ثالثا: رفع المستوى العام للقدرة التنافسية.**

سعت الجزائر من هذا الغرض من أجل مواجهة آثار منافسة أكثر فأكثر قوة، ناتجة عن تواجد السلع الأجنبية في الأسواق المحلية[4].

---

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (الأهداف والعراقيل)، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 03، 2004، ص 70.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 135.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، (الأهداف والعراقيل)، المرجع السابق، ص ص 70-71.

[4] Tayeb Mohamed Medjahed, le droit de L'OMC et perspectives d'harmonisation du système Algérien, le décence commercial, Ed, homa, Alger, 2008, p118.

كما يمكن أن تؤدي تلك المنافسة إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري، فوجودها يمكن استعماله كأداة ضغط تجبر المنتجين المحليين عن تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق ومن جهة أخرى، زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية الأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج وهو ما يساهم في إنعاش ودفع الاقتصاد الوطني[1].

وقد وضحت برامج التعديل للاقتصاد الوطني، التي أقيمت بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الطريق بشكل كبير للسير في هذا الاتجاه، فإلغاء الحواجز غير الجمركية في وجه التجارة وتخفيض مستوى العام للتعريفة الجمركية شكلت النقطة المحورية لهذه البرامج وقد تم مواصلة هذه السياسة مع تعديل التخفيضات التدريجية للحماية الجمركية تبعا للتقدم في أداء المنتجين الصناعيين المحليين[2].

**رابعا: الاستفادة من مزايا.**

من أهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتوج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير، بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدّة التحرير التي قد تصل إلى عشر سنوات بدلا من ست سنوات للدول المتقدمة[3].

وذلك أن المزايا التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية الأعضاء في المنظمة، تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بصفتها عضو ودولة نامية[4]، وباعتبار الجزائر دولة نامية فلها أيضا الحق من الاستفادة من تلك المزايا.

---

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 135.

[2] Tayeb mohamed Medjahed, op, cite, p 118.

[3] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 136.

[4] المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية، انضمام الجزائر العالمية للتجارة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، العدد 03، 2010، ص 192.

ومن انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فالدول النامية منحت لها مجموعة من الامتيازات وهدفها هو بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة العالمية للتجارة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادها وتعديل تشريعاتها وسياستها التجارية، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية[1].

لم تتوقف الجزائر عن بذل المجهود لتحصل على مكانة ضمن هذه المؤسسة الدولية وهذا من خلال احترام القواعد والمبادئ التي تشكل أساس مختلف الاتفاقيات والتي تشكل بدورها مجتمعة النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وبصفة عامة يمكن القول أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يمنحها عدّة مزايا ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

-منح للجزائر الإعفاءات الخاصة بالدول النامية التي تمس عدّة قطاعات، منها قطاع الفلاحة الذي تصل فيه مدة الإعفاءات إلى عشر سنوات وتدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة بأحكام ميزان المدفوعات إلى خمس سنوات، يمكن أن تصل إلى سبع سنوات بطلب من البلد المعني، كما يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى ثماني سنوات، بحيث يمكن فرض شرط استعمال نسبة السلع المحلية للإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى ثماني سنوات[2].

-وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام من أجل حماية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط، وهذا يتوقف على مستوى قدرة فريق خبراء

---

[1] خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص 42.

[2] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 136-137.

الجزائريين المفاوضين لأن الشرط الوحيد للجزائر الذي يجب على الوفد التمسك به هو حماية المنتج الوطني.

-التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتكاك القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى مع الاستقلالية في التسيير.

**الفرع الثاني: البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة.**

يعتبر النظام الجديد للتجارة العالمية من منتجي الآثار وهذه الأخيرة لا تقتصر على الدول الأعضاء بالمنظمة، وإنما تشمل جميع دول العالم إيجابيا وسلبا وبدرجات مختلفة وتمنح المزايا الخاصة للأعضاء، فإن العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام إلى هذه المنظمة ما دامت الآثار السلبية موجودة فعلا، فمثلا الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية قد يؤثر على موازين جميع الدول المستوردة للغذاء بشكل كبير ومنها الجزائر بغض النظر عن عضويتها بالمنظمة أم لا.

وهناك عدد هائل من الدول التي تتمتع بعضوية هذه المنظمة، إذ بلغ عددها 144 دولة حتى نهاية سنة 2002 وتسيطر على 90% من المبادلات التجارية الدولية وأغلب هذه الدول انضمت خلال جولة الأورغواي، ومنذ ظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود وحتى نهاية سنة 2002، انضمت 15 دولة جديدة إليها وتوجد 28 دولة أخرى في طريقها للانضمام من بينها الجزائر، وهناك 40 دولة إفريقية تتمتع بالعضوية، وللإشارة فإن الدول النامية لا تمثل الأغلبية من بين أعضاء المنظمة، كما أن أغلب الدول العربية هي أعضاء بهذه المنظمة، ومن جهة أخرى، فالمبادلات التجارية تسمح بانتقال التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الاستثمارات وهو ما يسمح بتحسين فرص رفع مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة كفاءته وتخصيص واستخدام الموارد المتاحة، وهو ما تحتاجه الجزائر خاصة في الوقت الراهن[1].

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص139.

**الفرع الثالث: عراقيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.**

من المعلوم أن المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضاءها وفقا للمادة 12 وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام إليها على أساسها خصوصا أن عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفائها، إذا أن الدول التي تتحمل الالتزامات تفوق الالتزامات إلى تقدمها الدول التي انضمت خلال جولة أورغواي، حيث الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة لتفرض على الدول طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة، وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، وعليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تقرضها الأطراف المتفاوضة والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها[1].

هناك بعض العراقيل الموضوعية أمام الجزائر في طريق انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن بين هذه العراقيل:

**أولا: تسييس المفاوضات.**

من بين آليات العولمة الاقتصادية نجد المنظمة العالمية للتجارة إلى جانب كل من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي تهدف في الأساس إلى تحرير التجارة الدولية لكن الواقع غير ذلك، إذ أن الهدف الخفي لهذه المنظمة هو نشر النظام الرأسمالي على قطاع واسع وسهولة ضم دول العالم، بحيث تقود المفاوضات في المنظمة العالمية الدول الرأسمالية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسيطر على الاقتصاد العالمي

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (الأهداف والعراقيل)، المرجع السابق، ص75.

وأن التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة لا يبنى على الأسس الاقتصادية المبنية في قواعد التجارة العالمية[1].

وبالتالي فإن الاعتبارات السياسية تلعب دورا هاما في مفاوضات الانضمام، كما أنه يعتبر فعالا بالرغم من عدم قانونيتها، إلا أن الواقع أثبت أن الخلافات السياسية بين الدول المتفاوضة وعدم التحالف السياسي من أهم أسباب عرقلة مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[2].

**ثانيا: التأثير السلبي للتجربة السابقة مع صندوق النقد الدولي.**

إن تداعيات الإصلاحات الهيكلية التي طلبها صندوق النقد الدولي في السبعينات و التي فرضها على الجزائر لغرض الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفعلا لقد أدى برنامج الإصلاحات إلى نتائج غير مفرحة، تمثلت أساسا في تدني الحالة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، فقد زادت نسبة الفقر حتى أصبحت الفوارق الاجتماعية مهددة للاستقرار.

وقد ساهمت برامج الإصلاحات في التسعينات إلى ظهور العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر، كما عزز هذا التطور الخطير التوجه الذي يرى أن النتائج التي ستنجم عن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ما هي إلا تكملة للثمن الباهض الذي دفعته الجزائر من جراء التعديلات الهيكلية المشترطة من قبل صندوق النقد الدولي[3].

---

[1] الحويش ياسر، تأثير اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في تطوير القوانين الداخلية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 02، دمشق، 2004، ص 74.

[2] حاج رابح نورة، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق ، 2012، ص 88.

[3] جلاب السعيد، (مدير المبادلات التجارية بوزارة التجارة)، الجزائر لن تقبل شروطا غير تلك التي نصت عليها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، جريدة الشعب 2010/11/10، أنظر حاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 89.

**ثالثا: طول فترة الاقتصاد المخطط والاعتماد على المحروقات.**

كان الاقتصاد الجزائري لفترة طويلة عن اقتصاد مخطط مع ملكية جماعية لوسائل الإنتاج وقد نتج عن ذلك مثل كل الاقتصاديات المماثلة السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي غياب ثقافة المنافسة، إضافة إلى إعطاء الأولوية للإنتاج مقارنة بالاستهلاك، إضافة فإن وجود قطب اقتصادي المتمثل في قطاع المحروقات، الذي يملك حصة ضخمة من الإنتاج الداخلي الخام وعائدات الصادرات للدولة والذي ينتج من ربح موقع لا يقوم بتسهيل المنافسة في اقتصاد لم يوجد أصلا.

ومن ذلك يمكن أن يظهر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سواءا عاجلا أم أجلا يعني إدخال المنافسة الأجنبية إلى مجالات لم تكن موجودة فيها أصلا[1].

وهذا يعني إدخال المنافسة الأجنبية إلى مجالات لم تكن موجودة فيها من قبل وهذا يؤكد وضع أولوية إشباع حاجات المستهلكين محل أولوية مصالح المنتجين، ونتيجة لذلك يكون من الطبيعي أن تتساءل الجزائر حول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الأقل من جهة التوازن بين التكاليف والمنافع ومن جهة النظر هذه، قد يكون من المفيد الرجوع لبعض الحالات المتشابهة مثل المملكة العربية السعودية التي أصبحت عضوا مند سنة 2007[2].

كما أن للجزائر قطاع عمومي كبير ويحتل جزءا مهما في الاقتصاد رغم وجود قانون الخوصصة إلا أن هذا القطاع يهيمن على القطاع الخاص لأسباب غير معروفة.

**رابعا: انتشار الاقتصاد الموازي.**

وجود اقتصاد موازي يعرقل الغاية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بحيث يعتبر من الأسباب الرئيسية لفشل التنظيم المؤسساتي، فالاختلالات المستمرة لسوق العمل في البلدان النامية تؤدي إلى نشوء قطاع اقتصادي موازي، لا يخضع إلى إجراءات التنظيم

(1) Paul-Henry Ravier, accession de l'Algérie a l'OMC, bilan est perspective, revue économie et société, N°5, 2008, p 14.
(2) Paul-Henry Ravier, op, cite, p 15.

الرسمي وهو ما يجعل الإجراءات التنظيمية لا تمس إلاّ القطاع الرسمي، أما القطاع الموازي فيكون شديد المرونة وتحدد أجور العمال فيه انطلاقا من إنتاجاتهم الحديثة.

ومن المؤكد أن التمييز الدقيق بين سوق العمل الموازي والرسمي ليس سهلا، ويمكن الاعتماد في ذلك على عدم ثبات العمل للانتساب إلى الضمان الاجتماعي وحجم الأعمال[1].

**خامسا: فشل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر.**

إن برامج الإصلاح الاقتصادي المدعم بتدابير التعديل الهيكلي، استعادت الجزائر في أواخر التسعينات توازناتها للاقتصاد الكلي التي تفرضها مخطط التكيف الهيكلي من جهة، ودعم التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر من جهة أخرى، تم الاعتماد على الجيل الثاني، وذلك من أجل تنوير التنمية الاقتصادية، وبعد الاندماج في الاقتصاد العالمي إحدى المحاور التي دارت حولها هذه الإصلاحات، حيث ينظر كوسيلة للخروج من التبعية المحروقات وسيلة تحسين مستوى المعيشة ويعتبر اتفاق الشراكة الأوروبية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من الأولويات [2].

رغم نجاح الجزائر في القيام بإصلاحات الجيل الأول، إلاّ أنها فشلت في الإصلاحات الجيل الثاني (الضريبية والمالية) وتنظيم الأسواق وتطور دولة القانون وذلك ما يبرز الصعوبات التي تعيق في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[3].

---

[1] سليم سعداوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، (معيقات الانضمام وآفاقه)، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص79.

[2] Guide investir en Algérie, Rapport kpmg Algérie, 2006-p21, a partir du site www.algeria, kpmg/fr/documents/guide/20inversitir 20 alg %c3%20%2020 2006pdp le 5-02-2016, h16:00.

[3] خزندار وردة، المرجع السابق، ص 46.

**المطلب الثاني: لإجراءات التي قامت بها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.**

أحدثت الجزائر تغيرات جذرية مست مختلف الميادين الاقتصادية وذلك من خلال الإصلاحات الهيكلية التي بدأتها منذ الثمانينات، وبعد تسعينات عرفت الجزائر نوعا جديدا من الإصلاحات، وذلك بلجوئها إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل تحقيق تلك الإصلاحات وتحقيق رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، غير أن الجزائر لم تكتفي بتلك الإصلاحات وإنما تعدته لتشمل تحرير التجارة الخارجية وعقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

**الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية.**

لقد شرعت الجزائر في الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق راغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما سعت من وراء هذا الانضمام تحقيق مجموعة من الأهداف. وعرفت الجزائر عدة إصلاحات ومن بينها:

**أولا: إعادة الهيكلة والتعديل الهيكلي.**

بسبب المشاكل التي تعاني منها الاقتصاد الوطني عملت السلطات الوطنية على انتهاج سياسية الإصلاح الهيكلي الاقتصادي فعرفت المؤسسات الجزائرية في بداية الثمانينات مرحلة جديدة استنادا إلى منشور رقم 80/240 المؤرخ في أكتوبر 1980 الذي ينص على إعادة الهيكلة للمؤسسات الصناعية الخاصة والاقتصاد الوطني عامة، فقد شرع تطبيق هذه الإصلاحات في فيفري 1981 واستمر حتى أواخر 1982، وتعرف إعادة الهيكلة حسب الوضعية الاقتصادية للمؤسسات بتوزيع السليم والمحكم لكل الثروات المادية والبشرية في مختلف الوحدات الإنتاجية[1].

وقد ظهرت هذه الإصلاحات بسبب الاختلالات المتعددة في الاستثمار والاستغلال وطبيعة التنظيم الذي عرضته المؤسسات العمومية التي أدت إلى عدم فعالية وكفاءة القطاع

[1] الهاشمي مقراني وآخرون، القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد (التجربة الجزائرية)، ط1، مخبر علم اجتماع للاتصال للبحث والترجمة، 2010، ص 66.

العمومي، فاتجهت الدولة إلى إعادة النظر في سُبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج ومن ذلك من الناحية النوعية والكمية[1].

لقد أعادت الدولة النظر في مختلف الاقتصاديات بعد فشل تجاربها في التسيير التي تميزت بأنّها مكلفة قليلة الفعالية مولدة التبذير والرشوة ومصدر اللامساواة ومنه أدى إلى وجود نظرة من طرف الدولة التخلي عن هذا التسيير، ولقد حمل المخططين الخماسيين الأول والثاني 1980-1989 الإجراءات التصحيحية تمس الجوانب الأكثر سلبية في السياسة الاقتصادية المتتبعة في سنة 1966، وتوجيه الريع البترولي نحو الاستهلاك أو زيادة نصيب الزراعة والهياكل الزراعية عند توزيع الاستثمارات بهدف تحسين ظروف المعيشة وترقيتها[2].

وللهيكلة صنفين يتمثلان في:

**1- إعادة الهيكلة العضوية:**

ويقصد بها تقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها وتحسين مردوديتها الاقتصادية، وفي هذا الصدد فقد كلفت اللجنة الوطنية بإعادة الهيكلة لتنفيذ أربعة خيارات عملية لإعادة تقسيم المؤسسات وهي:

-الفصل من المهام مما أدى إلى تقسيم جميع المؤسسات الاقتصادية.

-الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع اللامركزية المهام على مستوى وحدتها.

-التكييف حسب الاختصاص لمؤسسات مرتبطة بإدارة اقتصادية متخصصة.

-إنشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة[3].

لقد قامت الدولة الجزائرية بتوسيع المؤسسات الاقتصادية حسب مناطق وأقاليم حيث كانت أغلبية مقرات هذه المؤسسات تتمركز في الجزائر العاصمة لذا قررت الحكومة نقل

---

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 113.

[2] علواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص 43.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 115.

المؤسسات إلى مقرات جديدة بمختلف المناطق على مستوى التراب الوطني، وبالفعل فقد كان عدة المؤسسات الاقتصادية للقطاع سنة 1980 ما يزيد عن 150 مؤسسة اقتصادية إلا أنه بعد إعادة الهيكلة العضوية وبعد أقل من سنتين انقسمت لتصبح 480 مؤسسة اقتصادية وقد تواصل امتداد هذا التقسيم ليشمل مؤسسات بالولايات ويرتفع العدد إلى 504 مؤسسة كما امتد هذا التقسيم ليشمل المؤسسات المالية ليصل إلى 1079 مؤسسة[1].

وتهدف إعادة الهيكلة العضوية إلى تحقيق استعمال طاقة الجهاز الإنتاجي، والعمل على رفع العراقيل والقيود التي عرقلت سيره الحسن، واستغلال كل الإمكانيات والطاقة وإدماجها في ديناميكية التطور والعمل على تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة، وكذا الفصل بين وظائف الإنتاج والتسويق، والتوزيع[2].

**2- الهيكلة المالية:**

حسب اللجنة المكلفة بإعادة الهيكلة فإن هذه الأخيرة كانت أحد أسباب اختلال الاقتصاد الوطني، ذلك أنّ القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسات العمومية يظهر في جانب الإنتاجي، بحيث يعاني عجزا ماليا كبيرا مما جعل إعادة الهيكلة العضوية غير كافية، كما تطلب الأمر هيكلة مالية إلى جانب الهيكلة العضوية.

ويقصد بما بالهيكلة المالية في إطار العمل على تحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها المؤسسات العمومية المتمثلة في تراكم الخسائر وتضخم حجم القروض مع عدم القدرة على تسديدها، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وتأخر مواعيد الإنجاز، وهذا كتدعيم لهذه المؤسسات في نشاطاتها متخذة في ذلك إجراءات التي تسمح في إزالة النقائص التي كانت سببا في الوضعية المتدهورة التي عاشتها المؤسسات وتمكينها في تحقيق الميول الذاتي والاستقلالية المالية دون اعتماد الدولة في ذلك[3].

---

[1] محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دط، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص46.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 116.

[3] محمود محمد الطاهر، تجارة الجزائرية الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة والحتمية والرهانات، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية،2003-2004، ص 18.

ويظهر الهدف من الهيكلة المالية من خلال ما يلي:

– إجراء تفعيل وتحسين على إنتاجية العمل من خلال إعطاء الأولوية للمناصب المرتبطة للإنتاج المباشر.

–القيام بإصلاحات تنظيمية وإصلاحات تسيير للتحكم في الأعباء.

–القيام بتسوية كل حقوق بين المؤسسات وتغيير أشكال تمويل الاستثمارات[1].

**ثانيا: الخوصصة.**

كما يمكن القول أن الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دورا متزايدا داخل الاقتصاد، وهذا يتم من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام (كليا أو جزئيا) أو عن طريق عقود إيجار، ويشير توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج المفاجئ للقطاع العام من النشاط الاقتصادي وإنما يشير إلى انخفاض يصب الدولة نسبيا وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص.

والخصوصة كذلك تعني الوسيلة العامة للتخلص من الوحدات العاجزة في القطاع العام، والتي تعني أيضا أنه بتحويل هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص يتحقق إنتاجية أعلى[2].

ولقد بدأت الجزائر بالقيام بالإصلاحات القطاع العام خلال ما عرفته من أزمات وكان ذلك بإصدار القانون رقم 01/88 الذي أعطى للمؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية ومنح لها حرية وذلك بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات أو في نفس المجال جاء القانون رقم 02/88 بهدف تسهيل عملية الانتقال من اقتصاد السوق وتجنب معوقات التسيير المركزي البيروقراطي، وتم تطهير العديد من المؤسسات ماليا لتكيفها مع معطيات اقتصاد السوق[3].

---

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 116.

[2] الهاشمي مقراني، المرجع السابق، ص20.

[3] رانول محمد، تحولات الاقتصاد الجزائري برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، دمشق، 2006، ص 08.

كما تعرف الخوصصة حسب الأمر 22/95 المؤرخ في 1995/08/26 على أنها "عملية تحويل الملكية ومعالجة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين ومعنويين خواص" ويعرفها نفس الأمر على أنها: "نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية والمعنوية، أو رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين"[1].

**ثالثا: استقلالية المؤسسات الاقتصادية.**

يمكن استخلاص مفهوم الاستقلالية في منح المؤسسات مزيدا من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسات الذي يمكن من خلاله اتخاذ قرارات فردية وفي التسيير، من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بكل حرية وفقا للقانون التجاري لاسيما أنّ المؤسسة أخذت شكلا جديدا في تعريفها حيث أصبحت حسب القانون الخاص شخصية معنوية (شركات أسهم وشركات ذات مسؤولية محدودة)، حيث أصبحت مسؤولة عن نشاطاتها تخضع لمبادئ الربحية[2].

إن الحديث عن استقلالية المؤسسات في الجزائر بدأت أواخر 1986 وبداية 1987 وذلك في القانون رقم 01/88 المؤرخ في يوم 12 جانفي 1988 وهذا الإصلاح الجديد جاء على جملة من الأسس تميزه عن باقي أنماط التنظيم الأخرى[3].

---

[1] الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 1995/08/26، المتعلق بخصوصية المؤسسة العمومية، أنظر: ناصر دادي عدون، متناوي محمد، المرجع السابق، ص 153.

[2] محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، (دراسة حالة ولاية غرداية)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009-2010، ص 162.

[3] قانون رقم 01/88، القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانون 04/88 المؤرخ في 1988/01/12 المعدل والمتمم لأمر 59/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتعلق بالقانون التجاري والمحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية والاقتصادية.

ويوضح هذا القانون ماهية الاستقلالية والمؤسسات الاقتصادية ودوافعها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وكذا الإدارية، على الشكل التالي:

**1- من جانب الملكية والتسيير:**

- الدولة تحافظ على حق ملكية الأسهم وتستثمر أموالها عن طريق صناديق المساهمة.

- إعطاء حرية أكثر للمسيرين في اتخاذ القرار وهذا يقتضي نزع قيدين: تعداد أهداف المؤسسة وتعدد المراقبة.

**2- من الجانب المالي:**

- منح القروض (التمويل على أساس المردودية والفاعلية).

- للمؤسسة رأس مال خاص بها مع حرية التصرف فيه[1].

- حرية اختيار البنك (علاقة تعاقدية).

**3- لماذا الاستقلالية:**

- ضعف الاتصال والتدفق المعلومات بين المؤسسات العمومية والنزعة البيروقراطية.

- تضخم حجم التكاليف والأعباء الاجتماعية لصالح العمال.

- غياب تام لتسيير المخزونات على مستوى المؤسسات.

- عدم فعالية نظام الأسعار الإدارية.

- تسهيل إجراءات الحصول على المكشوف المصرفي أدى إلى التوسع في استعماله من ثم زيادة التكاليف.

- الاستخدام السيئ لوسائل الإنتاج والقدرات الإنتاجية وعدم التحكم في التكنولوجيا الحديثة[2].

**4- أهداف استقلالية المؤسسات:**

يمكن تلخيصها في نقاط تشمل الميادين التالية:

---

[1] محمد زوزي، المرجع السابق، ص 162.

[2] المرجع نفسه، ص160.

**أ- الأهداف الاقتصادية:**

- استغلال أمثل وعقلاني للموارد البشرية والمالية.

- إعطاء الصفة التجارية للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي تصبح شركات ذات أسهم وذات مسؤولية محدودة وتبقى الدولة المالكة الوحيدة هذه الأسهم EPE، SPA،SARL.

- رفع المردودية وتحسين الأداء من خلال تغيير أساليب العمل.

- تنويع الصادرات خارج المحروقات[1].

**ب- الأهداف الاجتماعية:**

- توفير مناصب الشغل.

- غرس روح المبادرة في روح العمال.

- محاربة بعض الأمراض الإدارية والاجتماعية.

- وضع الثقة في الإطار الجزائري وإبراز قدراته.

**ب- الأهداف الإدارية:**

- إعطاء حرية أوسع في مجال التسيير للمؤسسة.

- إلغاء القيود والضغوطات المفروضة من الجهة الوصية.

**ج-الأهداف السياسية:**

التطبيق الواقعي للتسيير الاشتراكي للمؤسسات في ثوبه الجديد واحترام القانون.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسات العمومية الاقتصادية تتمتع باستقلالية نسبية مقارنة مع وضعها في ظل التسيير الاشتراكي لها سابقا[2].

---

[1] عليواش أمين عبد القادر، المرجع السابق، ص 62.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

**الفرع الثاني: تحرير التجارة الخارجية.**

باعتبار قطاع التجارة الخارجية قطاع ذو أهمية كبرى والتي تعتبر هي بدورها همزة وصل بين الجزائر ومختلف بقاع العالم الخارجي، فقد عملت الدولة منذ الاستقلال على وضع هذا القطاع تحت رقابة شديدة، فهناك تحرير تدريجي وتحرير كلي للتجارة الخارجية وهذا ما سيتم عرضه في هذا الفرع.

**أولا: التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية (1989-1993).**

نتج عن الأزمة النفطية لسنة 1986 جملة من النقائض والعيوب لأسلوب التنموي المتبع والممنهج آنذاك، ففي نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة معدل نمو سالب قدر بـ (3,1-%) أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7% من PIB، وسجل الناتج المحلي الخام (1825) مليار دج، في حين بلغ حجم المديونية حجم 25,32 مليار دولار أمريكي، وفيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تدريجية جزئية أو ما يعرف بالتحرير المقيد، بحيث قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير بحيث أشار إلى التحرير الجزئي لعمليات الخارجية[1].

**ثانيا: التحرير الأعلى للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة (1994-1998).**

تصادمت الجزائر مجددا مع اختلالات هيكلية خاصة مع بداية سنة 1992 بحيث تمثلت من أربعة عوامل تتمثل في المديونية الخارجية، عجز الميزانية التضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية جديدة فعالة تشمل جميع القطاعات خاصة ذلك القطاع الخاص بالتجارة الخارجية

[1] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية وللانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث العدد 11، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، الجزائر، 2012، ص 112.

ولقد قامت بإلغاء القيود المتعلقة بالاستيراد في سنة 1994 ويتعلق الأمر بتمويل الموارد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة كالأورو أو الدولار، كذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح للاستيراد كل السلع، لكن هناك سلع محظورة، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية، حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، إلا أنه لم تبقى هذه النسب ثابتة بل زادت وتم إنقاصها إلى 45% وذلك سنة 1997 في شهر جانفي.[1].

نجد القانون رقم 11/82[2] وبعده القانون رقم 25/86[3]، ثم قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14[4]، الذي خول البنك الجزائري مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبية الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وكذلك إلغاء الأمر التمييز بين القطاعين العام والخاص مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال وضمانات ضد إجراء المصادرة[5].

وتصل إلى المرسوم التنفيذي رقم 12/93[6] المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، الذي جاء في محتواه التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد هناك فرق بين الاستثمار العام والخاص، ولا بين المقيم والمستثمر غير المقيم، ثم يليه الأمر رقم 03/01 المؤرخ في

---

[1] فيصل بهلولي، المرجع السابق، ص 113.

[2] القانون 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، ج رالعدد 34، مؤرخة في 1982/08/21.

[3] القانون 25/86 المؤرخ في 1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، ج ر العدد 28، مؤرخة في 1988/07/13.

[4] القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، ج ر العدد 16، مؤرخة في 1990/04/14.

[5] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 60.

[6] المرسوم التنفيذي 12/93 المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، ج ر، العدد 34، مؤرخة في 1993/10/5.

2001/08/20[1] المتعلق بتطوير الاستثمارات الذي أصبح بموجب تدخل الدول لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طالبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من خلال الشباك الموحد الذي أنشأته لهذا الهدف، كما أكد هذا القانون بدوره على ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكم الدولي في حالة ثار نزاع أو خلاف بين الأطراف المتعاقدة [2].

قامت السلطات الجزائرية من جهة أخرى على إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي وتطهير البنوك التجارية من خلال برنامج –مؤسسات بنوك– والذي تم تنفيذه من طرف الشركات القابضة الوطنية وبدعم من الخزينة العمومية والبنك المركزي والبنوك التجارية، وهذا برنامج تم وضعه لبعث الحيوية المالية في المؤسسات العمومية الكبرى التي يمكن تأهيل وغلق وتصفية تلك التي لا يمكن إنعاشها أو تطويرها[3].

منذ الاستقلال الجزائر تسعى إلى معالجة المسألة الاستثمار، وذلك عن طريق تقديم جملة من القوانين المتعاقدة، أوله من قانون الاستثمارات الصادرة في سنة 1963[4]، وقانون الاستثمارات الصادر في 1966[5]، أين أسندت الجزائر مبادرة تحقيق المشاريع في مختلف القطاعات الحيوية للقطاع العمومي.

ويهدف هذا القانون إلى مبدأين رئيسيين، الأول يتمثل أن الاستثمارات الخاصة لا تتجزأ بحرية في الجزائر يعني ذلك التمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف

---

[1] أمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر، مؤرخة في 2001/08/22.

[2] المرسوم التنفيذي 319/94 المؤرخ في 1994/10/17، المتضمن تنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات، ج ر، العدد 67، المؤرخة في 1994/10/19، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 249/95، ج ر العدد 47، المؤرخة في 1995/08/30.

[3] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 59.

[4] قانون رقم 277/63 المؤرخ في 1963/07/26، المتضمن قانون الاستثمار، ج ر، العدد 53، مؤرخة في 1963/08/02.

[5] الأمر رقم 284/66 المؤرخ من 1966/06/15، المتضمن قانون الاستثمار، ج ر، العدد 80، مؤرخة في 1966/09/17.

الدولة والقطاعات الأخرى، بحيث تكون للدولة الأولوية في الاستثمارات في القطاعات ذات حيوية ولهذا السبب أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الاستمرار في هذه القطاعات، أما الرأس المال الوطني الأجنبي يمكن له أن يشكل في مجالات أخرى، لكن بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية، كما يمكن للدولة أن يكون لها مبادرة الاستثمار، سواء عن طريق الشركات المختلطة أو عن طريق إجراءات مناقصات لإحداث مؤسسات معينة أما المبدأ الثاني فيعلق بمنح الضمانات والامتيازات[1].

وبموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26[2] والمتعلق بالنقد والقرض تم إلغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض أيضا الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، أو فيما يتعلق بالاستثمار لقد سمح هذا الأمر لغير المقيمين إنشاء مؤسسات وبنوك مالية لوحدهم أو المساهمة مع المقيمين فيما بينهما، كما أضاف لهم إمكانية تحويل المداخيل والفوائد والإيرادات.

ورغبة في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار لقد قامت الجزائر على إصدار مجموعة من القوانين ونصوص تنظيمية تعمد إلى ذلك خاصة بموجب الأمر 08/06 المؤرخ في 2006/07/15 المعدل لأمر 03/01 المذكور سلفا إلا أنه وبالرغم من هذه الضمانات والمبادئ المتبعة لعملية الاستثمار في الجزائر وفقا لما ذكر سابقا من نصوص قانونية إلا أنه بالمقابل حجم الاستثمارات الأجنبية لا يتناسب مع مستوى طموحات الدولة والأهداف التي تطمح فيها[3].

---

[1] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 59.

[2] الأمر 08/06 المؤرخ في 2006/07/15، المعدل والمتمم للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر، العدد47، مؤرخة في 2007/07/17.

[3] الحاج رابح نورة، المرجع نفسه، ص 61.

**الفرع الثالث: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.**

إضافة إلى الإجراءين السابقين للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عقد اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

**أولا: ملامح الشراكة.**

يمثل الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية ضخمة دوليا، وهذا يظهر في مدى اندماج عناصر الاقتصادية فيه على عوامل الوحدة، وهذا من تحرير التبادل التجاري بين الدول وتنقل عوامل الإنتاج كما تعمل الدول على توحيد السياسات الاقتصادية والضريبية، وكذا النقدية ما بين دول الأعضاء، وإلى جانب القوة الاقتصادية لهذا القطب الاقتصادي نجده محضوضا جغرافيا بحيث له موقع جغرافي استراتيجي وكذا قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر وعدد من أعضائه، كفرنسا وألمانيا، لهذه الأسباب قررت الدولة الجزائرية بقيام اتفاق الشراكة مع هذه القوة الاقتصادية.

لقد كانت ببداية مفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 1993، وبعد 17 جولة من المفاوضات، فقد تم التوصل إلى إبرام الشراكة في 19 ديسمبر 2001، فقد كان الاتفاق يتمحور حول الجوانب الاقتصادية والمالية، ومن بينها نجد حرية تنقل البضائع من مواد صناعية، زراعية، والخدمات وما يخص وله علاقة بالنقل، المنافسة والجباية، وكذا حركتي تنقل رؤوس الأموال، إضافة إلى هذا نجد ما يتعلق بالقضايا الخاصة بالملكية الفكرية وكل هذا يمثل كبداية وخطوة أولى نحو عولمة الاقتصاد الجزائري، وذلك قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارية[1] وإضافة لهذه الأسباب الشراكة نجد أيضا الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط[2].

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 178.

[2] برزيق خالد، آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق 2008/2007، ص 144.

ويمكن الإشارة إلى النشاط الكبير على صعيد الاجتماعات واللقاءات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والتجارية التي شملتها بنود الشق الاقتصادي، حيث عقدت حوالي ثلاثين اجتماعا تمحورت حوله، هذه القطاعات، وهذا توخيا لتجسيد الهدف الرئيسي للشراكة والمتمثل في إنشاء منظمة للتجارة الحرة بين الدول الأورو متوسطية بحلول عام 2010، وهذا في احترام الواجبات المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة[1].

عمل الاتحاد الأوروبي على وضع آليات لمساعدة ودعم التقني مباشرة بعد مؤتمر برشلونة: كان هذا هو برنامج "ميدا" "MEDA" التي تشرف على إدارته مفوضية الأوروبية، وكذلك برنامج قروض بنك الاستثمار الأوروبي (BEI)، وقد شكلت هذه الآليات قفزة هامة في حجم المساعدات الأوروبية مقارنة مع الاتفاقيات السابقة المبرمة من السبعينات[2].

كما نضيف أن ضرورة منطقة التبادل الحر تهدف إلى تسيير التجارة بين الأطراف المنشأة وهذا ما دلت عليه المادة 24 فقرة 04 من اتفاق الشراكة[3]، كما ورد أيضا في المواد 01-48-50 من نفس الشراكة تدعو إلى تشجيع المبادلات وتنويعها بين الدول المغاربية من أجل تسهيل الاندماج بينهما[4].

**ثانيا: إيجابيات وسلبيات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية.**

**أ-الايجابيات:**

أكيد من خلال هذه الشراكة سينبثق منها جملة من الإيجابيات مست مختلف الجوانب:

1) فيما يتعلق بالمدفوعات: رؤوس الأموال والمنافسة حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، بالإضافة إلى وضع

---

[1] برزيق خالد، المرجع السابق، ص 145.

[2] سمير العطية، التسجيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطين والشراكة الأورو متوسطية، المنتدى النقابي الأورو متوسطي، 2008، ص ص 11-12.

[3] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 70.

[4] زغيب شهرزاد، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد32، 2009، ص 334.

إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي (المواد 38-39) وكذا القواعد التي تحكم المنافسة[1].

2) يشمل هذا الجانب التعاون الاقتصادي وتقويته الذي يخدم المصلحة المشتركة، شمل الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي خاصة القطاعات التي تمنح وتخلق فيهما مناصب التشغيل وكذا رفع المستويات وكذا تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على المواد نفسها، وكذا التركيز على التعاون الجهوي، (كتعاون في مجال حماية البيئة من التلوث وأشكاله ومختلف المشاكل الأخرى التي تعاني منها البيئة، تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية كالبنى التحتية).

كما توفر الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية [2].

3) سمح إبرام اتفاق الشراكة من تخفيض في نسب الرسوم الجمركية للكثير من المواد الأولية، والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن الصناعة الجزائرية تعتمد على مواد أولية تصل نسبتها إلى 80% كلها مستوردة.

4) فيما يخص التفكيك الجمركي، فقد تم الاتفاق على مدة 12 سنة كاملة للقيام بالتفكيك الجمركي الكامل، والذي سيبدأ سنة 2004، وتعتبر هذه المدة كافية للمؤسسات الصناعية

---

[1] إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دط، دار هومة، الجزائر، ص 218.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، الغات وآليات منظمة التجارة العالمية، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص183.

الوطنية، كي تتأقلم وتتكيف مع المنافسة التي تفرضها المؤسسات الأوروبية، كما تسمح هذه المدة للمؤسسات الوطنية بتحضير نفسها بشكل جيد خاصة وأن التفكيك يكون تدريجيا[1].

كما يمكن أن يكون هناك مهلة إعفاء خاصة بالمصادقة تقدر بسنتين، فمثلا المغرب الذي وقع على الاتفاق في 26 فيفري 1996، لم يدخل الاتفاق حيز التنفيذ إلا في 01 مارس 2000، ومن هنا نستنتج أن هناك مدة كافية للمؤسسات الجزائرية لتحضير نفسها خاصة تلك التي تربط بصورة كاملة بالسوق الأوروبية[2].

5) يتيح الاتفاق فرصة للمنتوج الجزائري، لاحتلال مكانة في السوق الأوروبية إذ تمكنت المؤسسات الوطنية من تحسين منتوجاتها، واستغلال مدة التفكيك الجمركي كعامل محفز لتحسين جودة منتوجها، وفي هذا الصدد يمكن التذكير بأن هناك 30 شركة عمومية وخاصة تحصلت على شهادة الجودة.

6) يمكن الاستفادة من المساعدات المالية والفنية التي التزم الطرف الأوروبي بتقديمها للجزائر، بحيث يمكن وضع برنامج شامل لتأهيل القطاع الصناعي ورفع قدرته على المنافسة، وزيادة مستويات الإنتاج والجودة والمواصفات الفنية، خاصة وإن الطرف الأوروبي التزم بدعم المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات الوطنية، ويشمل عدة مجالات، منها ترقية الاستثمارات والخدمات المالية والنقل.

وفي هذا الصدد، فقد اقترح الطرف الأوروبي برنامج (ميدا) السابق الذكر بهدف دعم المؤسسات الصناعية الجزائرية على مواجهة المنافسة حيث تبلغ قيمة هذا البرنامج حوالي 200 مليون دولار، ولكن بسبب غياب خطة لإعادة تأهيل كل المؤسسات الصناعية في الجزائر، فإن نسبة استهلاك المساعدات في إطار هذا البرنامج، لا تتعدى في أقصى حدودها 20%.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 184.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 180.

7) حتى مجال الفلاحة استفادت بحوالي 800 منتوج فلاحي، حيث استفادت الجزائر من بعض المزايا، لاسيما تلك المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية، التي يمكن تصديرها نحو الدول الأوروبية، وفي المقابل فقد فرضت الجزائر حصصا لاستيراد مواد زراعية كالحبوب والحليب، مع مراعاة نسب الإنتاج الوطني، حيث استفادت الجزائر من كل مزايا اتفاق 1976، بالإضافة إلى مزايا أخرى لتصدير منتوجاتها الزراعية ومنتوجات الصيد البحري، وفي المقابل اعتماد نظام الحصص للموارد الأوروبية[1].

8) كما تستفيد الجزائر في مجال الخبرة والتأهيل والاستثمار المباشر ودعم الخوصصة، فقد تم الالتزام بدعم الجزائر في مفاوضاته الرّامية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

9) وأخيرا تستفيد الجزائر فيما يخص القرابة من الواجهة الجغرافية الاتحاد الأوروبي وذلك بتخفيض تكاليف النقل للمنتوجات الجزائرية مما يزيد من القدرة التنافسية للمنتوجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية [2].

**ب- السلبيات:**

إلى جانب هذه الإيجابيات هناك مجموعة من السلبيات بحيث تنتج عنها آثار سلبية خاصة على الاقتصاد الوطني ومنها:

1) بناء على اتفاق الشراكة ستقوم الجزائر بعملية التفكيك الجمركي، وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى 12 سنة، لكن في الواقع قد تنتهي هذه المدة قبل وقتها، أي حوالي سنة 2010، وهو تاريخ دخول منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية حيز التطبيق.

فالمشكل الذي يثير التخوف هنا يكمن في أن المدة المتبقية لعملية التفكيك الجمركي هي مدة غير كافية، إذ لا تتجاوز المدة المتبقية 07 سنوات بدلا من 12 سنة، وبالتالي لا يمكن تأهيل المؤسسات الوطنية على مواجهة المنافسة بشكل فعّال.

---

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة المرجع السابق، ص 181.

[2] المرجع نفسه، ص 182.

2) إن تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي إلى 05% قد جعل المؤسسات الوطنية في صف واحد مع المؤسسات الأجنبية في دفع نفس النسبة على تصدير سلعها النهائية إلى الجزائر.

فنرى هنا أن المؤسسة الوطنية أصبحت أجنبية في وطنها ولا يعار لها أي اهتمام بحيث في غالب الأحيان تحتل المؤسسة الأجنبية مكان المؤسسة الوطنية.

3) وفي المجال الفلاحي الذي يمثل 11% من الناتج المحلي الخام وحوالي 24% من اليد العاملة، يمكن أن يتأثر بصورة مباشرة حيث أن أوروبا تضمن 48% من حاجياتنا من المواد الزراعية، وأن العجز الموجود يقدر بين 1,3 و1,5 مليار دولار، ذلك أن القطاع في الجزائر لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بنفس القطاع الأوروبي 4,5% كدعم فقط في الجزائر مقابل 40% إلى 70% في أوروبا.

4) كنتيجة من هذا الاتفاق المبرم ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تجد الجزائر نفسها أمام حتمية فتح أسواقها مقابلها منتجات أحسن جودة وأقل تكلفة، إلى أنه ينتج عنه منافسة غير عادلة للمنتوج الوطني، وعليه ستعرف التعريفة الجمركية ارتفاعا نوعا ما في بداية الأمر كما سيعرف هذا العقد ضغوط على النسيج الصناعي الجزائري[1]، بحيث تشير معظم الدراسات بأن الدول العربية ومن بينها الجزائر في القائمة ستقض أمام تحديات وضغوطات في مجال السلع الصناعية العربية من خلال تحرير التجارة وذلك احتراما لما جاء في شروط ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، بحيث يمكن القول أن المنتجات والسلع العربية الصناعية ستعاني من منافسة حادة في المنتجات الصناعية للدول المتقدمة صناعيا تقدما ضخما وهذا من ناحية، كما أن الدول الصناعية الكبرى تهدف ومنذ أمد ليس بالقريب إلى ابتكار

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 183.

بدائل جديدة للمواد الخام التي تحصل عليها من الدول النامية، وهذا الأمر الذي يضعف المركز التنافسي للدول العربية المعتمدة أساسا على تصدير المواد الخام والنفط[1].

[1] بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجيهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط، في مارس 2007، ص 306.

## المبحث الثاني: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن موضوع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، من بين المواضيع الهامة بالنسبة للعديد من الدول والانضمام يعني الموازنة بين الحقوق والالتزامات، حيث أن البلد العضو فيها يتمتع بالمزايا التي يمنحها له الأعضاء الآخرون وفي المقابل عليه تقديم الالتزامات بفتح أسواقه.

وقرار الانضمام يجب أن يكون وسيلة للاستفادة من الفرص المتاحة وليس هدفا في حد ذاته ذلك أن الاتفاقيات التجارية أن تحسن من فرص النفاذ إلى الأسواق في مجال السلع والخدمات.

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة، ذلك أنه لا وجود لشروط محددة للانضمام، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضاء المنظمة لأن كل حالة انضمام لها خصوصيتها وغالبا وما يتم الحصول على العضوية في هذه المنظمة بعدة جولات من المفوضات وذلك راجع لعدم وجود معيار محدد.

### المطلب الأول: الإجراءات الفعلية لاكتساب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.

باستطاعة أية دولة أو إقليم مستقلة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء، وتتلخص هذه الشروط في قبول نتائج لأروغواي ككل وتقديم الالتزامات في مجال السلع والخدمات من ناحية أخرى يتولى المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة واحدة كل سنتين على الأقل عملية البث في طلبات الانضمام بأغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء والتي تلتزم بتقديم جداول التنازلات وفي السلع وعروض التعهدات والخدمات والتفاوض حولها مع مختلف الدول الأعضاء إلى أن يتم الاتفاق حول الالتزامات والجزائر كدولة راغبة في الانضمام قامت بإجراءات ومفوضات من أجل كسب العضوية وهذا ما نبينه في هذا المطلب.

**الفرع الأول:تقديم طلب الانضمام.**

تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم جملة من الإجراءات موجهة إلى سكريتارية المنظمة لكي تقوم هذه الأخيرة بعرضه إلى المجلس العام لإقراره واتخاذ قرار بشأن تشكيل مجموعة العمل التي تقوم بعملية تفحص طلب العضوية وكذا تنظيم جدول الزمني لمفاوضات الانضمام.

وتبدأ هذه المرحلة بمنح طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة سنة 1987، وبعدها يتم تشكيل فريق العمل الخاص بالجزائر الذي سيتم تحويله فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولكن الملاحظ أن الجزائر لم ترفقه بتقديم مذكرة الانضمام[1].

حيث أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية لم يعد يشكل أولوية بالنسبة للحكومات المتعاقبة آنذاك، وهذا على الرغم إصلاح التجارة الخارجية من جهة ولاندماج الدولي للبلاد من جهة أخرى، حيث احتل جانبا من الإصلاحات المعتمدة في تلك الفترة، فالإصلاحات المعتمدة ما بين 1986 إلى غاية 1987 كانت تهدف إلى الاندماج إلى الاقتصاد الدولي وتفعيله. وذلك عن طريق تنويع في الصادرات[2].

وتهدف الجزائر من خلال إيداع طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والحد من إمكانية التدخل مباشرة في الاقتصاد لصالح التدخل على أساس القواعد، وبالانضمام إلى الاتفاقية، وهذا يبقى صحيحا بالنسبة العالمية للتجارة ينتج عنه حدّة المنافسة، انطلاق فرضية أن الاقتصاد المفتوح، والقادر على المنافسة هو إلا قدر حد تحقيق أعلى مستويات النمو، نظرا إلى الأثر المتوقع فيما يخص الموارد وترشيد خيرات العملاء[3].

وفي محاضرة انعقدت بتاريخ 08 مارس 2003 بالجزائر وبحضور وزير التجارة وعدد كبير من الخبراء والمقاولين صرح السيد كارلوس بيريز دالكاستيلو، رئيس المجلس العام

---

(1) خزندار وردة، المرجع السابق، ص ص 32- 33.

(2) Talahit Fatiha, Souam Said, Barbet Philippe en jeux impacts du processus d'adhésion de l'Algérie a l'OMC, document de cep N°5 2009, p 08 .

(3) المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والقانونية، المرجع السابق، ص198.

للمنظمة العالمية للتجارة بأن الجزائر تتوفر على جميع الإمكانيات لكي تكون عضو في المنظمة العالمية للتجارة، كما نأمل في ذلك من السنة المقبلة.

وها نحن اليوم في بداية سنة 2016 والمفاوضات لا زالت جارية ودون البحث في سبب التأخير، فإن على بلادنا أن تكثف وتيرة المفاوضات الثنائية الجارية مع الشركاء التجاريين الأعضاء في المنطقة وعليها أن تستكمل قوانينها الاقتصادية كي تصبح منسجمة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، كما أكد على ذلك رئيس المجلس العام للمنظمة، كما أن المسؤولين في هذه المنظمة ينتظرون أن يكون تدعيم التشريع الجزائري بأكثر سرعة وحسب إستراتيجية محددة مرسومة مسبقا. [1]

**الفرع الثاني: تقديم مذكرة الانضمام.**

تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم مذكرة السياسة التجارية وهذا كبداية للإجراء مفاوضاتها، وتحتوي هذه المذكرة على أهم السياسات المتعلقة بالجوانب التجارية.

**أولا: تقديم المذكرة.**

بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود تم تحويل ملف الانضمام من الاتفاقية العالمية للتعريفات الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، وقد قامت السلطات المعنية بتقديم مذكرة الانضمام إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وقد تم توزيع هذه المذكرة من طرف سكريتارية المنظمة على جميع دول الأعضاء، حيث تحتوي هذه المذكرة على مختلف المعلومات التي تشمل كل جوانب الاقتصاد والسياسة التجارية للبلاد. [2]

وتتمثل عناصر المذكرة في:

---

[1] محفوظ لشعب المنظمة العالمية للتجارة، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة النشر، ص ص43-44.

[2] خزندار وردة، المرجع السابق، ص34.

1- مقدمة تحتوي على البيانات تبين الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية، والعلاقة بين هذه الأهداف من جهة، وأهداف المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى.

2- البيان الاقتصادي و السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.

3- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في إطار السلع والخدمات.

4- السياسات التي تأثر على التجارة في السلع.

5- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.

6- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة. [1]

وبالنسبة للجزائر، فقد قدمت مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996، وكانت تحتوي المذكرة على مجموعة من العناصر الرئيسية وتتمثل في:

1- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تم التطرق فيها إلى آخر التطورات التي حققتها على مستوى التنظيم الاقتصادي والذي انتقل بدوره من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

2- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام متعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها، تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي، إضافة إلى ذلك تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كما يجيب أن تتضمن وصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية تضمن تطبيقها[2].

3- كما قامت الجزائر بشرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال السياسة الصناعية أين يكمن هدف وتوجهات سلطات العمومية في تقليل عوامل

[1] انظر ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 144.

[2] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية، المرجع السابق، ص 143.

الضعف الحالية للهيكل الصناعي، وفي المجال الزراعي، بحيث يظهر الهدف المنشود في نمو الإنتاج الزراعي وكذا الرد على الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.

4- تقديم وشرح النظام التجاري في كل ما يتعلق بالخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

**ثانيا: مناقشة المذكرة.**

بعد إعداد مذكرة السياسة التجارية وتسليمها إلى سكريتارية المنظمة يتم توزيعها على دول الأعضاء تمهيدا لمناقشتها خلال الاجتماع الأول لمجموعة العمل والاجتماعات التالية، ويتم أيضا توجيه الأسئلة الشفوية والتحريرية للدول الراغبة في العضوية بهدف تقديم الإيضاحات السياسية الحالية وإستراتيجيتها المستقبلية لتعديل بعض السياسات التي تتوافق مع اتفاقيات التجارة وما تتضمن من قواعد والتزامات [1]، ويتلازم مع المنافسات مسارين آخرين هما إعداد الالتزامات المحددة في مجال التجارة في السلع والتجارة في الخدمات [2].

**الفرع الثالث: تقييم التنازلات والالتزامات.**

يعتبر إعداد الالتزامات المحددة هو المرحلة الثانية بعد إعداد ومناقشة مذكرة السياسة التجارية فيما يتعلق بالسلع، إعداد جدول التثبيت الجمركي وحدوده وفيما يتعلق أيضا بالخدمات إعداد القطاعات الخدمة الأصلية والفرعية التي تستقبل الدولة المنظمة لتحريرها والشروط الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية وبين العمل الفني في جدول الالتزامات بأن تقدم الدولة الراغبة في الانضمام عرض أولى لما ستقبله من الالتزامات في المجالين [3] المتعلقين بالسلع والخدمات، حيث يتم توزيع هذا العرض على الدول الأخرى، بغرض استطلاعهم على حدود الالتزامات المحددة، حيث يمكن أن يكون إما عن طريق مفاوضات ثنائية أو جماعية خلال الاجتماعات، وفي ظل مفاوضات ثنائية تهدف إلى تحسين وملائمة طلبات الدول الأخرى وتتعدد تلك الاجتماعات بأشكال مختلفة في جنيف

---

[1] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية، المرجع السابق ، ص 145.

[2] المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المرجع السابق، ص 198.

[3] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، المرجع السابق، ص 104.

أو في العواصم الأخرى بغرض التوصل إلى حدود مقبولة من الجانبين، وتوضيح تلك الالتزامات في شكل جداول، تطرح في مجموعة العمل، بحيث يستفاد من المستوى الجديد للالتزامات كافة الدول الأخرى بموجب قاعدة الدولة الأكثر رعاية ويتناول في جزء لاحق الأشكال والأساليب الفنية للإعداد تلك الجداول [1].

**أولا: تقديم جداول التنازلات في مجال السلع.**

يحتوي هذا الجدول على كل المعطيات المتعلقة بنود الجمركية، وفقا للنظام المنسق الذي يصف السلع والتعريفة الجمركية عند الانضمام وكذلك أثناء المرحلة الانتقالية وبعدها وتاريخها وتحديد البلدان أصحاب الحق التفاوضي فيها.

ويتم تقديم عرض تثبت عرض جمركي بعدة أشكال:

1- تثبيت جمركي عام كل البنود الجمركية، حيث تقرر الدولة الراغبة في العضوية أن تحدد العرض بـ 10% أو 15%.

2- تثبيت جمركي على مجموعات من السلع بأن يتم تقسيم البنود الجمركية إلى ثلاثة او أربع أو خمس مجموعات لكل مجموعات حدود معينة في التثبيت لتراعي ظروف وطبيعة كل مجموعة من حيث حماية الإنتاج الوطني.

3- تثبيت جمركي بند مثل طريقة سابقة مع تقييد لمجموعات معينة. [2]

وهناك مرونة شديدة لدول في اتخاذ طريقة التي تناسبها فيمكن القول أن الأطراف الأخرى تنافس وتطالب التثبيت إلى أدنى مستوى الممكن التحصل عليه في السلع، التي تهمها تصديرا لتلك السوق دون النظر إلى أهمية الوسيلة التي اختارتها. من بين الطرق المشار إليها سلفا [3].

---

[1] بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني، المرجع السابق، ص 339.

[2] محفوظ لشعب، المرجع السابق، ص 49.

[3] بحودث وأوراق عمل المؤثر العربي الثالث، المرجع السابق، ص ص 342، 343.

**ثانيا: جدول الالتزامات الخاص بالخدمات.**

إن الاتفاق حول تجارة الخدمات يعطي نشاطات البنوك التأمينات شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، الفندقة النقل والخدمات القانونية، ويجب أن يتضمن هذا الجدول معومات التالية:

1- تحديد القطاعات ونشاطاتها الخدمية المراد إدخالها في الجدول.

2- مجموعة التدابير المتناقضة مع دخول أسواق والعملة الوطنية.

3- ويحتوي على مختلف المناهج والطرق الخاصة فيما يتعلق بتوريد الخدمات، وبمقتضى هذا الاتفاق على كل مترشح للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن يقدم عروضه المتعلقة بالقطاعات التي يرغب في فتحها للمنافسة الأجنبية[1].

إن المفاوضات المتعددة الأطراف التي تنجز لها قائمة التنازل تلتزم بها الدول اتجاه المنظمة العالمية للتجارة.

وحول الدخول إلى سوق الخدمات، فإن العروض التي قدمتها الجزائر تتعلق بإحدى عشر قطاعا من الإثني عشر التي يجب فتحها على المنافسة الأجنبية كما فيها قطاعي التربية والصحة.

وقد تحفظ عدد كبيرا من البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على العروض التي قدمتها الجزائر في ميدان فتح رأسمال البنوك والتأمينات لأنه يتضمن 51% للرأسمال الوطني و49% للرأسمالي الأجنبي، وبالنسبة للخدمات القانونية، فإن العرض قد اشترطت شرطان هما. اشتراك طرف جزائري وأن تكون الاستشارة محددة بقانون الدولة الأصل بمصدر الخدمة فقط دون غيرها[2].

تتضمن هذه الالتزامات، مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وذلك بمنح نفس المعاملة لكل الدول الأعضاء وتستثنى من ذلك الخدمات المقدمة في إطار التكتلات الإقليمية شرط أن لا

---

[1] محفوظ لشعب، المرجع السابق، ص 50.

[2] المرجع نفسه، ص 51.

يتجاوز مدة سريانها عشرة (10) سنوات من بدء سريان اتفاقية الخدمات ومبدأ الشفافية عن طريق تستر القوانين والتشريعات المحلية والمتعلقة بقطاع الخدمات وتعديلها بحيث يتلاءم مع بنود وأحكام الاتفاقية والسماح للدول الأعضاء بالدخول في اتفاقيات وتكتلات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات.

وكذلك السماح بإقامة تكامل تام لأسواق فيما بين الدول الأعضاء شرط إعفاء مواطني أطراف الاتفاق من القيود الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل.

كما يعتبر قطاع الخدمات من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثر مساهمة في الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم لذلك واعتبارا لأهميته ومكانته في التجارة العالمية أدرج قطاع الخدمات كأحد الموضوعات الجديدة التي عالجتها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي تمثل الإطار الوحيد الذي يحكم وينظم التجارة الدولية[1].

**الفرع الثالث: موافقة المجلس العام.**

بعد الانتهاء من المفاوضات على جداول السلع والخدمات تقوم مجموعة العمل بإرسال التقرير الذي يتضمن نتائج التشاور، مرفقا بمسودة القرار وبروتوكول الانضمام إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري بهدف الموافقة عليه، ذلك أنه وبعد تبني طلب المنظمة والمؤتمر الوزاري لتقرير لجنة العمل والحصول على الموافقة على مسودة القرار بغالبية ثلثي الأصوات، فإن بروتوكول الانضمام يدخل حيز التنفيذ بعد 30 يوما من تاريخ موافقة الدولة طالبة العضوية[2].

وهكذا فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتطلب استعداد قويا للتفاوض وعلى كل، فإن الدول العربية ومن قد انضم بعضها دون الآخر الذي لا يزال في طريق التفاوض

---

[1] بن عيسي شافية، أثار وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص 65.

[2] ناصر دادي عدون، مثناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 104.

من بينها الجزائر، ولعله من المفيد تقديم بين وضعية الدولة الجزائرية بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة[1].

**المطلب الثاني: مسار المفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.**

بعد أن أودعت الجزائر مذكرة الانضمام، والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني والسياسة التجارية للبلاد، جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة والت سنتطرق إليها من خلال ثلاثة فروع.

**الفرع الأول: وضعية الجزائر في إطار اتفاقية الجات.**

إنّ ضمان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقتضي منها القيام بعدة إجراءات تقدرها المنظمة إلى سلسلة متعاقبة من المفاوضات يتم من خلالها مناقشة العديد من القضايا ذات الصلة بالوضع الاقتصادي الجزائري.

ويعود طلب انضمام الجزائر إلى الجات إلى جوان 1987، رغم هذه التاريخ إلى أن الجزائر كانت على علاقة بهذه الاتفاقية، وذلك وقت إنشاء الجات 1947، كانت تابعة الاتفاقية عن طريق الالتزامات متخذة من طرف سلطات الاستعمارية، وذلك في مفاوضات تجارية متعددة الأطراف. [2]

وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر 1960. بعد ذلك بخمس سنوات وفي مارس 1965 قررت الأعضاء المتعاقدة أن تستفيد الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل الدول النامية الأخرى[3].

فبقيت الجزائر تستفيد بنظام الملاحظ إلى أن تقدمت بطلب الانضمام في جوان 1987 فكانت الجزائر عضو مشارك أو منتسب إلى الاتفاقية أي ما يسمى بعضو فعلي، وقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة للاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام

---

[1] محفوظ لعشب، المرجع السابق، ص 50.

[2] طاشت الطاهر، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الجمارك الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص 144.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 132.

الترتيبات الخاصة بالإجراءات بالإعلان عن المقاييس التي تعمل بها أو تستعملها، كذلك سمحت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية للدول النامية التي كانت تشارك في جولات العضو الملاحظ، أن تشارك في مجريات جولة الأورغواي، بشرط أن تبلغ نسبة الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987 [1].

وسمحت هذه الوضعية للجزائر للاستفادة من بعض الايجابيات مثل شرط الأمة المفضلة، ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعمير معاملة الدولة الأكثر رعايا في علاقاتها مع الدول المتعاقدة لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بالتخفيضات الجمركية لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية[2].

والجزائر طلبت بالانخراط إلى الجات في التاريخ السابق الذكر وتم تأسيس فريق العمل المكلف بدراسة ملف وطلب الجزائر في 17 جوان 1987 يرأسه جيرمو خاليس جالمس ممثل الأوروغواي وكذا السيد بيرزدل كستلو والسيد سنجيز أرنو ووقعت الجزائر على القرار النهائي، وهذا في مراكش بعد انتهاء الجولة[3].

وقد رفض هذا الطلب لسببين هما:

أ- غياب سياسة تجارية واضحة المعالم حيث أن الجزائر تعتمد في تجارتها الخارجية بنسبة 97% من صادراتها على المحروقات أي أن جهازها الإنتاجي ضعيف.

ب- عدم الاستقرار والاضطرابات التي سادت الجزائر في تلك الفترات رغم محاولة هذه الأخيرة إقناع الشركاء الاقتصاديين في عدة مناسبات بالرغبة في الانضمام، إلا أنّ هذه المساعي باءت بالفشل، ومنذ 1988 دخلت الجزائر ميدان الإصلاحات الجديدة بما يتماشى واقتصاد السوق، ومن أهم هذه الإجراءات في هذا الإطار هو إعادة النظر في التقنيات الجمركية بالإضافة إلى قطاع الخدمات[4].

---

[1] إكرام مياسي، المرجع السابق، ص 230.

[2] ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 133.

[3] طاشت الطاهر، المرجع السابق، ص 145.

[4] إكرام مياسي، المرجع السابق، ص 231.

**الفرع الثاني:مرحلة التفاوض النظامي.**

سيشارك في مفاوضات متعددة الأطراف جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام والبحث في مدى توافقها مع اتفاقية المنظمة، حيث يجب على الدولة الطالبة الانضمام أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس التي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها، وكذا طرح أسئلة كتابية وشفاهية وعلى الدولة طالبة الانضمام الإجابة بكل شفافية حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية والدعم الموجب للقطاعات الخاصة مثل قطاع الزراعة.

ولقد كان وفد الجزائر مشكَّلاً من 70 عضو يمثلون 23 وزارة وهو ما يسمح برعاية مصالح كل قطع حفاظ على المصلحة العليا للاقتصاد الجزائري، وطيلة مسار المفاوضات التي توقفت مع بداية التسعينات تلقت الجزائر ما يعادل 120 سؤال من قبل فوج الخبراء المكلف بمتابعة انضمام الجزائر ومن قبل 40 دولة أغلبها عضو في الاتحاد الأوروبي والذي يسيطر على 65% من حجم مبادلات الجزائر الخارجية وتصل عضوية الدول اليوم في المنظمة العالمية للتجارة إلى ما يفوق 148 دولة، أين تمت إجراءات التصديق على البروتوكول الانضمام لدولة "كومبيديا" وهناك العديد من الدول التي هي بصدد التفاوض والتي لازالت لم تبدأ بعد مفاوضاتها، وهذا يرجع إلى رغبة الدولة وإرادتها السياسية من عدمها في الانضمام وإلى طبيعة الشروط التي تطرحها المنظمة من أجل الانضمام.[1]

**أولا: التعريفة الجمركية.**

حيث تلتزم الدولة الراغبة في الانضمام بالالتزامات الجمركية محددة في إطار الاتفاق مع المنظمة ولا يمكن المساس بها إلا في حالة خاصة تحددها قواعد المنظمة.

[1] عياشي قويدر، إبراهيم عبد الله، أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الاغواط، دون سنة النشر، ص 61.

**ثانيا: الخدمات.**

على الدولة الراغبة في الانضمام أن تلتزم في جدول وضع إطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات.

**ثالثا: تطبيق اتفاقيات والتزامات المنظمة.**

إن كل دولة ترغب في الانضمام عليها أن توقع بروتوكولا يشمل تطبيق جميع اتفاقات المنظمة تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج[1].

إن اتصال الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة جرى سنة 1987 في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، رغم ذلك كان الاتصال الفعلي لها إلا بعد سنة 1996 أي بعد جولتا لأوروغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وجرت المفاوضات الأولى متعددة الأطراف سنة 1998، حيث بدأ في هذه السنة إتمام صيغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها، ثم تم عرضها على مجلس الحكومة والمصادقة عليها لتقوم بعد ذلك الجزائر بإيداع هذه المذكرة بصفة رسمية على مستوى السوكريتارية للمنظمة العالمية للتجارة [2].

وتم توزيع هذه المذكرة على كل أعضاء في المنظمة ليتم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة من طرف وزير التجارة في أكتوبر 1996، وهذه اللجنة تم انشاؤها بقرار عن رئيس الحكومة الذي يترأسها وزير التجارة[3].

تلقت الجزائر سلسلة من التساؤلات بلغ عددها 174 سؤال من قبل 05 أطراف في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131 عضوا، وطرحت هذه الأسئلة من قبل الدول التالية:

---

[1] عياشي قويدر، إبراهيم عبد الله ، المرجع السابق، ص 61.

[2] آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2011، ص 269.

[3] آيات الله مول حسان، المرجع السابق، ص 270.

دول الاتحاد الأوروبي: طرحت 123 سؤال تناولت مختلف الجوانب الاقتصادية والتجارية وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات النظام الجبائي والمصرفي وغيرها من الأسئلة، وكما طرحت سويسرا 33 سؤال تتمحور حول الأنظمة الضريبية ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال في حين طرحت اليابان 09 أسئلة شملت مختلف المواضيع منها نظام مكافحة الإغراق، ونظام الوقاية والقيوم الكمية عند الاستيراد، ثم تبعتها أستراليا بـ 08 أسئلة أخرى تتعلق على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق والاتفاقات الجهوية والثنائية إضافة إلى ذلك طرحت إسرائيل سؤال واحد يتمحور بمقاطعة الجزائر لها[1].

ويتمحور نص السؤال على ما يلي: «هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة التي أقرته جامعة الدول العربية ضد إسرائيل التي هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة أو هل تستطيع الجزائر أن تحدد نظام التجاري الذي تطبقه على هذا البلد»، فردت الجزائر على النحو التالي:«إن الجزائر عضو في جامعة الدول العربية، وتطبق على مختلف مستويات المقاطعة التي أقرتها هذه المؤسسة على السلع ذات الأصل الإسرائيلي، هذا الإجراء ذات طابع سياسي وليس تجاري وإن المقاطعة مطبقة بناءا على مقتضيات الأمن الوطني استنادا إلى المادة رقم 21 من اتفاقية الجات والمادة 14 من الاتفاقية العامة الخاصة بالتجارة الخدمات المتعلقة باستثناءات العامة» [2].

و05 جويلية 1997 تم الرد على الأسئلة الأولى وذلك بعد صياغتها من طرف لجنة المؤسسة من قبل رئيس الحكومة لهذا الغرض ودراستها من قبل رئيس الحكومة، ثم عاقبتها سلسلة أخرى من الأسئلة والاستفسارات بلغ عددها 170 سؤال، حيث كانت هذه المرة

[1] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 76.

[2] آيات الله مولحسان، المرجع السابق، ص 270.

مطروحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرض من هذه الأسئلة هو معرفة إمكانية وآفاق هذا الانضمام وسياسة الجزائر في مختلف الميادين [1].

وللإجابة على هذه الأسئلة يكون على شكل كتابي، وقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة 1997، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر وكذلك الإجابة عن الأسئلة [2].

وخلال 13 إلى 15 أكتوبر انعقد لقاء في الجزائر ضم حوالي 300 مسؤول وخبير ومقررين سياسيين واقتصاديين ودبلوماسيين وممثلي عدة منظمات عالمية وكان موضوع هذا اللقاء هو انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، كما ارتكزت المفاوضات بهذا اللقاء على ثلاثة محاور أساسية وهي:

- الإعانات الزراعية.
- تحرير الخدمات.
- تحرير تجارة السلع.

وانتهى اللقاء باستخلاص أن دخول الجزائر في الاقتصاد الدولي والشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي لا يعتبر خيارا وإنّما حتمية يجب التأقلم معها وبالنسبة للجزائر عليها الحصول على أحسن اتفاقية ممكنة للتقليل من الخطر الذي يهدد مختلف القطاعات.

ولقد اتبعت هذه المرحلة متعددة الأطراف عبر نظام الأسئلة والأجوبة بانعقاد اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بمتابعة ملف الجزائر ووضعية انضمامها يومي 22-23 أفريل 1998 بمقر المنظمة بجنيف (سويسرا) [3].

من خلال هذا الاجتماع تعهد كل من وزير التجارة آنذاك السيد بختي بألعايب على تقديم كل التوضيحات الضرورية فيما يتعلق بهذه المسائل لتحديد مدى تطابق أو عدم تطابق

---

[1] إكرام مياسي، المرجع السابق، ص 234.

[2] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 76.

[3] بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة لمحروقات (حالة الجزائر نموذجا)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2012، ص 217.

التشريعات والقوانين السارية في الجزائر مع الشروط المنصوص عله في المنظمة العالمية للتجارة، كما أكد على عزم الجزائر الانضمام إلى المنظمة ملحا على ضرورة الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية لذلك تعكف لجنة العمل على التحضير لرد على أسئلة أخرى إضافة لتحضير للمرحلة القادمة التي ستكون ثنائية بين كل دولة تريد الحصول على المعلومات حول مجمل خصائص الاقتصاد الجزائري[1].

**الفرع الثالث: مرحلة التفاوض الثنائي الأطراف.**

يتم من خلال مفاوضات ثنائية الأطراف التفاوض حول سلسلة التنازلات تخص تحرير التجارة بالسلع والخدمات، ويترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول وتتفاوض من خلالها الدول المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى[2].

وفي نهاية سنة 1999 شرعت الجزائر في المرحلة الثانية أي مرحلة المفاوضات ثنائية الأطراف، والتي تعتبر أهم وأصعب وأطول مراحل الانضمام ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بسياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم تقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ النظام التجاري الجزائري واتجهت إلى تقديم الأجوبة الخاصة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والذين طالبوا بتوضيحات أكثر[3].

وبعد توقف المفاوضات أعادت الجزائر صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة من جديد وكان ذلك في أواخر 2001 لإعادة ليعاد تقديمها إلى سكريتارية المنظمة العلمية للتجارة وهكذا استمر التفاوض بين الجزائر والمنظمة بشكل بطئ نوعا ما، ولكن بصدور الأمر الرئاسي المنشور في جريدة رسمية بتاريخ 21 أوت 2001 الخاص بالتعريفة الجمركية تكون الجزائر قد بدأت الخطوات الفعلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وقد حدد هذا

---

[1] آيات الله مولحسان، المرجع السابق، ص 271.

[2] كمال رزيق، مردور فارس، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني الأول، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2002، ص 03.

[3] عياش قويدر، براهيمي عبد الله، المرجع السابق، ص 62.

الأمر أربعة معادلات أساسية للسلع المستوردة وهذه المعادلات تبدأ من مستوى الصفر أي دون دفع حقوق جمركية وصولا إلى المستوى الأكبر المتمثل بـ 30% مرورا بمستوى ضعيف وآخر متوسط وهذا النظام يعتمد على مبدأ الدول الأكثر تفضيلا [1].

تم انعقاد في 07 فيفري 2002 ثاني اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وقد أكد السيد "عبد الحميد طمار" بخصوص هذا الاجتماع أنه ترك انطباعا جد حسن لدى مجموعة العمل متكونة من ممثلي 43 دولة وأنها كشفت اهتمام بالغ للملف الجزائر لكنه نفي تضمن جدول الأعمال لتقديم مذكرة العروض وإنّما اقتصر جدول الأعمال على تقديم السياسية الاقتصادية وطرح الأسئلة حول المذكرة ودراسة نظام التجارة الخارجي ورزنامة مراجعة تشريعية، وفي خلال الفترة الممتدة من أفريل إلى 07 ماي 2002 تم انعقاد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة بجنيف حيث اعتبر السيد عبد الحميد طمار هذا الاجتماع بمثابة همزة وصل بين الجزائر والمنظمة مؤكدا أنّ الجزائر ستتفاوض على أساس مقترحاتها كما صرح أيضا بأن المفاوضات المشتركة بين الجزائر ومجموعة العمل التي تضم دول من الاتحاد الأوروبي والو.م.أ واليابان وكندا وسويسرا وأستراليا والأورغواي وكوريا ستعقد اجتماعا رابع في شهر أفريل 2002 [2].

لقد وجهت عدّة انتقادات للجزائر لعدم ضبط المعلومات الاقتصادية والتجارية وعدم مطابقة عدة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة، وكان سبب هذا الانتقاد احتواء الملف على 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة لاسيما القيمة المسيرة إداريا والحقوق التعريفات الجمركية [3].

---

[1] آيات الله مول حسان، المرجع السابق، ص 272.

[2] بهلول لطيفة، المرجع السابق، ص 218.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 147.

وفي 15 نوفمبر 2002 تم انعقاد الجولة الرابعة للمفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بجنيف، وأهم ما جاء في هذه الجولة حماية القوانين الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف الذي مازال حاصلا في الأشياء المخترعة مع الإبقاء على ثلاثة أسعار تجارية ثابتة لقوانين التعريفة جمركية وهي 05%، 15%، 30%، مع تساهل في السعر الثابت الأعلى 30%، كما أقر خلال هذه الجولة إخضاع التعريفة الجمركية المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة[1].

وفي 20 ماي 2003 تم انعقاد الجولة الخامسة للمفاوضات الجزائر بقيادة وزير التجارة، حيث ركزت هذه الجولة من المفاوضات حسب تصريح وزير التجارة لجريدة الخبر على تقييم مدى تقدم المفاوضات ومواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية في الجزائر على أساس مذكرة تم تسليمها، بالإضافة إلى وثائق إضافية أخرى، كما اهتمت أيضا من خلال هذه المحادثات بتطوير وتصديق خطة التغيرات الجذرية القانونية والتشريعية في الجزائر حتى تتماشى وتتلاءم مع مقياس المنظمة العالمية للتجارة[2].

وقد أشارت بعض المصادر المقربة من وزارة التجارة أن عدد الأسئلة التي تلقتها الجزائر إلى غاية نوفمبر 2003 بلغت حوالي 1200 سؤال.

أما سادس جولة من المفاوضات، فقد انعقدت بتاريخ 28 نوفمبر 2003 بوفد جزائري يتكون من 28 عضوا يمثلون الإطارات والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة يرأسه وزير التجارة، وقد تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع تأهيل الإطار التشريعي المنظمة للقطاع التجارة الخارجية، إلى جانب محادثات مرتبطة بالفلاحة وكذا التطرق إلى مستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري[3]. كما تم من خلال هذه الجولة تعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية بأمر رئاسي و هي

---

[1] سليم سعداوي، المرجع السابق، ص 57.

[2] نور الدين بوكروح، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر، مجلة الفكر البرلمني، العدد 04، أكتوبر 2003، ص 140.

[3] عياش قويدر، براهيمي عبد الله، المرجع السابق، ص 63.

المنافسة، حقوق المؤلف، العلامات التجارية للحقوق المجاورة، براءة الاختراع وهي قوانين التزمت الحكومة بها قبل أن تخضعها لقوانين المنظمة العالمية للتجارة[1].

و سابع جولة من مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد كانت سنة 2004، وكان وزير التجارة "بوكروح نور الدين" يترأس الوفد الذي ضم 36 خبير يمثلون عدة وزارات تضمنت هذه المرحلة في تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم الذي أحرزه في مجال المنظومة التشريعية الجزائرية ومدى مطابقتها لقوانين المنظمة العالمية للتجارة، وأعلن وزير التجارة السابق الذكر أن الجزائر عرفت تقدما ملحوظا وأصدر معظم التعديلات على النصوص القانونية المطابقة مع قواعد المنظمة عن طريق تشريع لأوامر موقعة من طرف رئيس الجمهورية[2].

وتليها الجولة الثامنة حيث طرح على الوفد الجزائري ما يقارب 3000 سؤال إلى غاية نهاية 2004، حيث كرست هذه الجولة للجواب على زيادة التعرض لـ 11 قطاع في مجال الخدمات و161 قطاع فرعي للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفندقية والمياه، ولقد ساهمت هذه الدورة إلى دفع مجموعة التفاوض لإعادة محضر انضمام الجزائر رسميا نهاية 2005، فتمت لقاءات مع العديد من الدول أعضاء في المنظمة كالولايات المتحدة وسويسرا إضافة إلى بلدان أخرى.

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو تقديم الجزائر لعروض المفاوضات وهي العروض التعريفية الثالثة المقترحة للمنتوجات الفلاحية والرابعة للخدمات، تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة أي من 0-20% للقطاع الصناعي[3].

---

[1] آيات الله مولحسان، المرجع السابق، ص 273.

[2] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 80.

[3] سليم سعداوي، المرجع السابق، ص 60.

وما بين 0-25% للقطاع الفلاحي، وهذا يبعد كثيرا على المدى الذي تطبقه الجزائر الذي يصل إلى 45% وبالتالي يتنافى مع قواعد المنظمة التي تنص بمبدأ المعاملة بالمثل[1].

وبعد أن ردت الجزائر على 1500 سؤال وطلب قدمته للدول الأعضاء قامت في الجولة التاسعة هذه تحديد في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة شروط للدخول ممولين الأجانب 87 قطاعا فرعيا للخدمات من بين 161 قطاعا فرعيا يشكل محاور محادثات حاليا، حيث تلقت الجزائر عريضة من المنظمة العالمية للتجارة من أجل فتح خدمات التوزيع لكنها استثنت عملية توزيع تجارة التجزئة والمنتجات الطاقوية على غرار زيت الوقود والغاز كما تمحورت هذه العرائض على موضوعات أخرى مثل النقل البحري الذي يتضمن نقل المحروقات فيما صرح كبير المفاوضين الجزائريين أن بلاده قطعت على نحو 95% من أشواط انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة[2].

وصرح "الوزير نور الدين بوكروح" أن الاقتراح الذي سيصدر بخصوص الحماية التعويضية ينصب على مستويات تعريفية تكون أقل مما عليها في تلك الفترة، كما صرح أيضا أن إجراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متابع بشكل عادي لكن مع ذلك يعترف أنّ المسار شاق وطويل وأكد أيضا أن بلده ليس بوسعها تلبية شروط الانضمام[3].

أما فيما يخص الجولة العاشرة التي بدأت في 17 جانفي 2008 والتي تحتوي على نقاط الاختلاف مع دول الأعضاء في المنظمة من 150 نقطة عام 2008، إلى 8 نقاط، والتي أخذت بطابع الاستفسارات في الربع الأول لسنة 2009[4].

وقد ترأس الوفد المفاوض السيد الهاشمي جعبوب وزير التجارة آنذاك، حيث أجاب على 223 سؤال تم طرحها من خلال الجولة التاسعة، بعد عرضه على مختلف الوزارات

---

[1] عياش قويدر، براهيمي عبد الله، المرجع السابق، ص ص 63-64.

[2] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص ص 81-82.

[3] طاشت الطاهر، المرجع السابق، ص 153.

[4] آيات الله مولحسان، المرجع السابق، ص 274.

المختصة مجملها كانت من طرف الو.م.أ والاتحاد الأوروبي[1]، وهذا وقد عززت الجزائر خلال هذه الجولة قدرتها التفاوضية بتوقيع ستة اتفاقيات ثنائية مع كل من الأوروغواي سويسرا، فنزويلا، أستراليا، البرازيل، وكوبا، وتم التأكيد من وزير التجارة الجزائرية أنه لا يوجد من البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة من سيعارض انضمام الجزائر إلى هذه الأخيرة وعليه فقد حققت الجزائر من خلال مسار انضمامها إلى المنظمة تحولات هامة حيث رفعت هذه التحولات في نظام التجارة الخارجية الجزائرية إلى مستوى المعمول به دوليا وفقا للأسس التي تسير المبادلات الدولية[2].

[1] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 82.

[2] آيات الله مولحسان، المرجع السابق، ص 274.

**خلاصة الفصل:**

إن الانضمام إلى المنظمة العالمة للتجارة يستوجب شروط وإجراءات تفرضها هذه الأخيرة على الدول الراغبة في الانضمام، والجزائر باشرت بتلك الإجراءات فخاضت في مسارها مفاوضات عديدة وشاقة، والتي لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، ويعود ذلك إلى فشل السياسة المتبعة والتي لم تعرف تطورا ملحوظا منذ تقديم طلب الانضمام، وكذا غياب إستراتيجية فعالة في تنفيذ البرامج التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

# الفصل الثاني:
# الإنعكاسات المرتقبة بانظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يدخل انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها، والهادفة إلى إرساء أسس اقتصاد السوق وإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، وبسبب ضعف الاقتصاد الوطني، فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية، قد يعود عليه بعدة آثار سلبية ولكن قد يفيد هذا الانضمام بالاقتصاد من خلال إتاحة الفرصة للمؤسسات الوطنية للاحتكاك بنظراتها الأجنبية، فالاستفادة من ذلك في عدة جوانب.

ويمكن القول أن آثار الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيعود بالسلب والإيجاب على الاقتصاد الوطني، وقد خصصنا هذا الفصل على أهم الانعكاسات التي قد تمس أهم المجالات الاقتصادية ودراسة دور الدولة لتفادي سلبيات الانضمام.

## المبحث الأول: انعكاسات انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني.

يعبر النشاط الاقتصاد عن عملية تفاعل بين الموارد الاقتصادية المختلفة، حيث تشكل وفرة الموارد البشرية والطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها أهم العوامل المحددة لنمو الاقتصادي، الذي يعتبر ركيزة تطور مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة.

اتبعت الجزائر في ذلك جملة من الإصلاحات الهيكلية والمالية مست المؤسسات العمومية الاقتصادية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام تمهيدا إلى الانتقال إلى الاقتصاد المفتوح الذي من شأنه أن يحسن من تنافسية المؤسسات الجزائرية على الولوج إلى الأسواق الدولية وتحقيق التوازن الإنمائي على المدى القصير والطويل. ومن هنا يمكن إبراز القطاعات الاقتصادية وانعكاسات المحتملة التي تمس هذه القطاعات أثناء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

### المطلب الأول: أثر الانضمام على القطاع الإنتاجي.

تتأثر الدولة بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سلبا وإيجابا، وحسب قدرتها الاقتصادية وقدرتها على الانخراط في اقتصاد السوق وكذا قوة مؤسساتها ومتانة البنية التحتية لها، وبما أن الجزائر في مرحلة تأهيل الاقتصاد من أجل مواكبة التغيرات الحالية فإنه يتأثر بانضمامه إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومن أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر القطاع الإنتاجي الذي يحتوي على المجال الصناعي والفلاحي.

ولمعرفة الانعكاسات التي مست القطاع الإنتاجي الوطني، تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: الأول دراسة الانعكاسات التي مست القطاع الصناعي والثاني الانعكاسات التي مست القطاع الفلاحي.

**الفرع الأول: الانعكاسات على القطاع الصناعي.**

تميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مردها إلى تنوع الخيرات التي يتميز بها البلاد، حيث يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاثة فروع متمثلة في صناعات غذائية صناعات إلكترونية، كهربائية وكيميائية البلاستيك والمطاط[1].

كما تعتبر الصناعة الجزائرية بحاجة إلى رؤوس أموال واستثمارات لتطويرها وتكيفها لتتمكن من منافسة نظيراتها الأجنبية[2]، خاصة عندما باشرت بإصلاحات اقتصادية هامة منذ بداية الثمانينات، بالإضافة إلى هذا فإن عبء المديونية وضعف مردودية المؤسسات الوطنية وفرض الإصلاحات من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أدركت السلطات الجزائرية وجوب القيام بعدة إصلاحات اقتصادية لضمان الاستقرار[3].

يمكن أن نستنتج أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤثر عليها إيجابيا وسلبيا على قطاعها الصناعي، وذلك من خلال:

**أولا: الآثار الإيجابية.**

الآثار الإيجابية للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الصناعة الجزائرية يمكن ذكرها كالتالي:

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة يؤدي إلى تحرير المبادلات التجارية وهذا ما يؤكد على تحسين الكفاءة والفعالية للمؤسسات الصناعية تحت ضغط المنافسة الدولية، وذلك من خلال توفير سلع صناعية ذات جودة عالية وتكاليف منخفضة كما يمكن تطوير الجهاز الإنتاجي من خلال نقل التكنولوجيا التي وصلت إليها الدول

---

(1) عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر (استمرارية قطعية)، بدون سنة، ص 04.

(2) حاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 110.

(3) بهلول لطيفة، المرجع السابق، ص 218.

المتقدمة[1]، ومن جهة أخرى فإن المنافسة التي يتعرض لها المنتوج الصناعي الوطني تكون قائمة على أساس الجودة والسعر، وهو ما يجبر المنتجين الوطنيين على تحسين منتجاتهم وفق للمعايير الدولية[2].

- يساهم تحرير التجارة في زيادة الإنتاج الصناعي ومن ثم التصدير يصبح لا تعترضه عوائق، ويترتب عنه دخول أطراف جديدة في مجال الصناعة وزيادة الإنتاج، وبعدما كانت غير قادرة على التوسع في الإنتاج الصناعي بسبب الحصص التي كانت مفروضة على التصدير خاصة في المنتوجات والملابس[3].
- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية وإدماج هذا العمل في الصناعة الوطنية وخاصة عند خلق مؤسسات مشتركة[4].

تشجيع وزيادة الاستثمارات وذلك من خلال ما يلي:

- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يصاحبه إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية وهو ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات في الجزائر وهذه الأخيرة تؤدي إلى تحسين الجهاز الإنتاجي وتطويره من استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى خلق إنتاجات وصناعات جديدة، سترفع مستوى التشغيل وتخفيض معدل البطالة السائدة في الجزائر كما أن رفع القيود سيؤدي إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الأجنبية، بالإضافة فإن تحرير التجارة سيساعد الجزائر على تصدير منتجاتها على المدى الطويل عندما تكون قد اكتسبت خبرة التكنولوجيا[5].

---

(1) ABBES Mahdi, regards croisés sur l'accession de l'Algérie a l'OMC communication a la journée d'étude internationales, Constantin, université mentouri, 22nouveber 2008.

(2) حاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 111.

(3) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 152.

(4) حاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 111.

(5) بهلول لطيفة، المرجع السابق، ص 219.

وكمثال على ذلك، الشراكة التي أبرمتها مؤسسة ENAD مع المؤسسة الألمانية Henkel لمواد التنظيف[1].

ومن جهة أخرى فإن الجزائر تمتلك صناعة لا بأس بها في مجال الحديد والصلب حيث تتوفر على أكبر مركب على المستوى الإفريقي للحديد والصلب وهو مركب الحجار إلاّ أن طاقة استخدامه لا تتجاوز نسبتها 25%، بسبب سياسة الإنفتاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر[2].

وبفضل الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وضغط المنافسة أدى بعدة مؤسسات وطنية إلى تحسين منتجاتها وتحصيل شهادات الايزو للجودة التي تحصلت عليها مؤسسات عمومية وخاصة منها ENIEM بتيزي وزو، حيث تحصلت على شيء 1994 50/9002 وذلك بتاريخ 1-07-1998 من طرف مكش AFAQ-Ascer international(France) saidal[3].

قد يؤدي تقليص الحواجز في الأسواق العالمية أمام الدول الأعضاء بالمنظمة وزيادة تحرير التجارة العالمية إلى خلق فرص أوسع أمام الجزائر بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة لتصدير منتجاتها على المدى الطويل، حيث تكون المنتوجات الوطنية قد اكتسبت الخبرة، خاصة في المجالات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة المنافسة كصناعة البتروكيماويات التي تعتمد على الهيدروكربونية من النفط والغاز المتوفر بالجزائر[4].

- اكتساب الحق في المعاملة المتميزة وأكثر تفضيلا، لأن الجزائر دولة نامية، كما تمنح لها فرصة حماية الصناعات الوطنية الناشئة من خلال التمتع بفترات زمنية أطول لتنفيذ التزامات أحق مما هو مطلوب من الدولة المتقدمة، من جهة أخر يسمح للجزائر بحماية

---

[1] زعباط عبد الحميد، الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثرها على الاقتصاد الوطني، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، سنة 2004، ص 60.

[2] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد،الجزائروالمنظمة العالمية للتجارة المرجع السابق، ص 153.

[3] حاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 113.

[4] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة المرجع السابق، ص 153.

حقوقها التجارية والوقائية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى، وذلك بتطبيق واحترام الاتفاقيات التجارية الدولية، كما أن تحرير التجارة على النطاق العالمي، يؤدي إلى زيادة نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصاديات الدول النامية من المواد الأولية مثل زيادة الطلب على المحروقات وهذا ما قد يعود بالفائدة على الدول النامية المصدرة للمحروقات ومنها الجزائر[1].

- لقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن إعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية ابتداء من سنة 1999، وتدخل هذه السلع أسواق الأعضاء في المنظمة بدون فرض أية رسوم جمركية عليها، فالمنتوجات الجزائرية الصناعية التي تنتمي إلى هذه القطاعات ستصبح أمامها فرصة محققة لفرض وجودها في الأسواق العالمية[2]، من جهة أخرى فإن تخفيض تعريفات السلع المصنعة تصل حتى 100% بالإضافة إلى مضاعفة واردات الدول الصناعية المتقدمة من السلع الصناعية التي تدخل إلى أسواقها معفية من الرسوم الجمركية. سيكون بمثابة عامل محفز للصناعة الجزائرية على تحسين الإنتاج وزيادة التصدير، خاصة وأن الرسوم الجمركية تكون منخفضة، وبالتالي، فمن المنتظر أن تدخل الصادرات الوطنية بكميات أكبر مما كانت عليه قبل الانضمام إلى أسواق الدول الصناعية[3].
- إن السوق الجزائرية تخصص سنويا ما يقارب 12 مليار دولار للاستيراد السلع الأجنبية فمن الأفضل فتح السوق الجزائرية من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

---

[1] بوشناقة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة الأدوية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2008، ص 215.

[2] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة المرجع السابق، ص 155.

[3] زغبيب شهرزاد، عساوي ليلى، آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيصر، العدد 4، ماي 2003، ص 94.

والالتزام بقواعدها وقواعد المنافسة، لتصبح القيمة المخصصة للاستيراد موجهة لرفع جودة السلع الوطنية عن طريق الدعم[1].

هذه المزايا التي تم ذكرها ليست في متناول الصناعة الجزائرية بشكل تلقائي، بل تحدد على حجم ما تبذله المؤسسات الوطنية والمسؤلين فيها من جهود في اتجاه الاستفادة من الظروف المتوفرة، بالإضافة إلى العمل وفق إستراتيجية ناجعة في مجال الإصلاحات التي لم تتحرك كثيرا بعد نجاح الاستقرار الاقتصادي[2].

**ثانيا: الآثار السلبية.**

بالإضافة إلى المزايا التي تستفيد منها الصناعة الوطنية فهناك عدة انعكاسات سلبية التي يمكن أن تمسها بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني، باستعمال التعريفة الجمركية، كما هو الآن، هذا النوع التقليدي لحماية الاقتصاد الوطني غير فعال وهذا يؤدي إلى التزام الجزائر بسقف التعريفة الجمركية أي لا يمكنها تجاوزه[3].

_ من جهة أخرى فإن النسيج الصناعي الجزائري يتميز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة، حيث أن نسبة الصادرات من الصناعة الجزائرية خارج المحروقات لا تتعدى 2% من مجموعها، ويرجع ذلك إلى عدّة أسباب ارتفاع تكاليف الإنتاج، ضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال التسويق وتأخر التكنولوجيا المستعملة، لهذا فإن الشرط الأساسي أمام الوفد الجزائري المفاوض بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو حماية الاقتصاد الوطني والنسيج الصناعي بصفة خاصة[4].

---

[1] بوشنافة الصادق، المرجع السابق، ص 220.

[2] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة المرجع السابق، ص 155.

[3] بهلول لطيفة، المرجع السابق، ص 219.

[4] حاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 115.

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح السوق الوطنية أمام جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وهذا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الوطنية، بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي على المنتوج المحلي من قبل المستهلك، كما أن احتمال حدوث تأثيرات سلبية على المنافسة الجزائرية بشكل عام وعلى التنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص، من جراء تعديل بعض الأنظمة والإجراءات التجارية انسجاما مع أحكام المنظمة مثل أحكام متعلقة بالمواصفات والقياس الأنظمة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، فتطبق مثل هذه الإجراءات، يمكن أن يمثل عبء إضافيا محتملا وتكاليف إضافية ويتوقع أن يمثل تحديا أكبر على الصناعات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في مجال التصدير[1].
- يمثل النفط والغاز حوالي 95%من قيمة صادرات الجزائر وما دامت هذه المواد غير مدرجة ضمن اتفاقية التجارة الدولية، فبإمكان الدول الصناعية أن تتصرف بحرية في فرض ضرائب أو إصدار قرارات جبائية لمنع تدفق هذه السلع، هذا رغم أن هذه المواد يتم الطلب عليها بتسويقها بكيفية المواد الأخرى، وللإشارة فضريبة الكربون التي فرضتها الدول المتقدمة الصناعية على النفط ومشتقاته أدت إلى انخفاض قيمة عائدات الجزائر من هذه المواد[2].
- ستقلص قدرة الجزائر على تصميم سياستها التنموية بما يتفق مع أهدافها الوطنية، لان انضمام الجزائر الى المنظمة ينطوي على تحويل قدرة صلاحيات اتخاذ القرار في عدة

---

[1] عياشي كمال، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات لمقارنة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 8-26 ماي 2003، ص 7، الموقع: www.Ecostif.com، تاريخ العمل 2016/04/15، 11:30.

[2] سراري بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء واقع الاقتصاد الدولي الجديد وفي أفق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، 2008 ص74.

مجالات إلى المنظمة أي بمعنى التشاور مع هذه المنظمة قبل اتخاذ عدة قرارات خاصة المتعلقة بالتجارة.

وهذه الجوانب في الواقع لا يمكن النظر إليها بشكل منفصل عن المزايا من جهة ومن جهة أخرى يجب التعامل معها ضمن إطار زمني متوسط وطويل من خلال إستراتيجية الإصلاحات وعمليات تنمية الجهاز الصناعي، بهدف الانضمام إلى المنظمة والاستفادة أكثر من المزايا والحد من السلبيات إلى أقصى حد ممكن[1].

**الفرع الثاني: الانعكاسات على القطاع الفلاحي.**

حاولت الجزائر إصلاح القطاع الفلاحي عن طريق إدخال تعديلات عديدة على السياسة الزراعية، رغم الوضعية التي يعيشها القطاع الفلاحي الوطني فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون له الأثر الإيجابي والسلبي في هذا المجال[2]، وتتمثل هذه الانعكاسات في:

**أولا: الآثار الإيجابية.**

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتوجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات التي تملك فيها نوعية مثل: الطماطم، التمور اللحوم، الحمضيات. ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض التصدير، إضافة إلى توفر عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات كما أن اشتداد حدة المنافسة في المستقبل قد يكون حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به[3].

---

[1] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة المرجع السابق، ص 158.

[2] بهلول لطيفة، المرجع السابق، ص 219.

[3] فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2013/2012 ص 217.

- يعتبر الاتفاق المتوصل إليه بشأن تخفيض الدعم المقدم إلى المنتجات الفلاحية فرصة للجزائر بتقديم دعم داخلي، وهو دعم الاستثمارات في المجال الفلاحي بالإضافة إلى دعم مدا خيل الإنتاج الفلاحي للمنتجين ذوي المداخيل المنخفضة أضف إلى ذلك، دعم تخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي وكذلك الدعم المقدم بهدف الإرشاد الفلاحي ومقاومة الآفات والأمراض الزراعية وكذلك برامج تشجيع التنمية الفلاحية الريفية[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض الدعم الذي تلتزم به الدول الأعضاء في المنظمة يستثني بعض أنواع الدعم التي تستفيد منها الجزائر، كالدعم الممنوح للأبحاث والاستثمارات والدعم النقدي الممنوح للمزارعين، كتعويض لهم عن خسائر ناجمة عن كوارث قد تلحق الضرر بمحاصيلهم، والدعم المقدم للإصلاح الهيكلي ومساعدة المناطق الفلاحية الفقيرة هذا ما قد يؤدي بالقطاع الفلاحي الوطني إلى الاستفادة من هذا الدعم[2].

- إن تخفيض الدعم أو رفعه على القطاع الفلاحي، قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل، لأن رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الجزائري، وقدرته على منافسة المنتوجات الفلاحية الأجنبية غير المدعمة، مما قد يؤهلها لاحتلال مكانة في السوق الدولية[3].

من جهة أخرى فإن الحد الأدنى المعفى من التخفيض بالنسبة للدعم قد حددت بـ 10% والجزائر حاليا تقدم نسبة دعم لا تتجاوز 4,5% للقطاع الفلاحي، فيمكن القول أن

---

[1] شمرابي عبد العزيز، تطور مسألة الزراعة في ضوء المنظومة الدولية للتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية للجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص ص 180-181.

[2] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة المرجع السابق، ص 160.

[3] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 118.

أمام الجزائر فرصة حقيقة لإنعاش هذا القطاع وجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية[1].

- فيما يخص تخفيض الرسوم الجمركية، فقد تم التوصل إلى اتفاق على تحويل كافة القيود الكمية إلى رسوم جمركية، كما تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار 36% على مدى 6 سنوات، بينما الجزائر في حالة انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وباعتبارها دولة نامية، فإنها تستفيد من الاتفاق، حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار 24% فقط وعلى مدى 10 سنوات بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة، ونسب التخفيض تكون من إجمالي خفض التعريفات الجمركية على الواردات الفلاحية ككل وليس بالضرورة لكل شريحة جمركية تجنبا سوء استعمال هذا المتوسط في النسبة، تم تحديد الأدنى للخفض المطبق على كل خط من خطوط التعريفية، بحيث لا يقل من الخفض عن 15% للدول المتقدمة و10% للدخول الجزائر بهدف ضمان الحد الأدنى لتأمين الأسواق[2].
- يعتبر الارتفاع المتوقع في أسعار السلع والمنتجات الفلاحية المستوردة من جهة والتقلص المتوقع في المعونات الغذائية من جهة ثانية، كحافز لتحسين الإنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال نقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين والقيام بالاستثمارات الأساسية وهو ما يؤدي إلى إنعاش القطاع الفلاحي الوطني، كما أن التزام كافة أعضاء المنظمة بإلغاء القيود الكمية على الواردات الفلاحية وتخفيض القيود الجمركية وفقا للنسب والفترات الزمنية المحددة يتيح المزيد من الفرص للصادرات الزراعية، إما للوصول إلى أسواق كان يصعب الوصول إليها من قبل ، أو التوسع في

(1) ناصر دادي عدون، منتاوي محمد،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة المرجع السابق، ص 161.

(2) شرابي عبد العزيز، المرجع السابق، ص 278.

الصادرات الزراعية للأسواق التقليدية، التي كانت تضع قيودا تحد من حجم هذه الصادرات قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

كما أن تطبيق مبدأ عدم الإغراق سيساهم في إنعاش الزراعي المحلي على المدى البعيد لان الدعم الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لصادراتها من السلع والمنتوجات الفلاحية كان السبب في بقاء الإنتاج المحلي الفلاحي محدودا، مما جعل الاستيراد أقل تكلفة من الإنتاج المحلي وهو ما أدى إلى تحويل العديد من الدول النامية إلى مستورد للغذاء كالجزائر ولكن إلغاء هذا الدعم سترتفع أسعار السلع الزراعية المستوردة وهو ما قد يشجع المزارعين المحليين على زيادة الإنتاج واكتساب القدرة على التنافس[2].

في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تستفيد من الإعفاء المؤقت من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتطورة على التجارة، وتمنح للجزائر فرصة لتطوير قدراتها في مجال الإجراءات الصحية والاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها اتفاق الإجراءات الصحية، خاصة في المدى القريب والمتوسط[3].

و منه يمكن استخلاص أن الجزائر غير قادرة على بلوغ هذه المزايا باعتبار أن القطاع الفلاحي يعاني من الركوض في جميع المجالات، حيث تقدر نسبة مساهمة في إجمال الإنتاج الداخلي بـ 11% ويشغل 24% من اليد العاملة، كما أنه يعاني من التهميش والإهمال.

**ثانيا: الآثار السلبية:**

رغم استفادة القطاع الفلاحي من المزايا إلا أنّه لا يخلوا من سلبيات من جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتتمثل هذه السلبيات في:

---

[1] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 120.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة المرجع السابق، ص 162، 163.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، المرجع السابق، ص 162.

- ضعف المردودية والنقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها (أنظمة التبريد النقل، التخزين والتوزيع) إضافة إلى النقائص المسجلة في مجال المكننة واستعمال المخصبات، أضف إلى ذلك نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع الذي يؤدي إلى عدم القدرة في الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي والتبعية الغذائية التبعية الكلية إلى الخارج[1].
- كما أن الصادرات والواردات الجزائر بالنسبة للمنتجات الفلاحية فالانضمام يكون له آثار معتبرة على المجال الفلاحي وخاصة فيما يتعلق بالفاتورة الغذائية، حيث من المنتظر أن ترتفع أسعار المنتجات الفلاحية وخصوصا المواد الغذائية وذلك بانخفاض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية وحسب قانون العرض والطلب، فإن الأسعار سترتفع في العروض من المنتجات الفلاحية ويؤدي إلى انخفاض في التعريفات الجمركية عليها، وهذا ما يخفض من أسعارها المحلية وخصوصا في الدول الأوروبية ويزيد الطلب عليها فقد ترتفع أسعارها في السوق العالمية وبالتالي فإن هذه الأسعار المرتفعة ستقلل الفاتورة الغذائية للدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء ومنها الجزائر[2].
- فيما يتعلق بالإجراءات الصحية فإنها تمثل أهم التحديات التي قد تواجه القطاع الإنتاجي الفلاحي الوطني بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر بسبب قلة الموارد المالية اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير، وعليه فقد تتأثر الجزائر استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على التجارة الجزائرية خاصة على المدى البعيد[3].

---

[1] فيروز سلطاني، المرجع السابق، ص 118.

[2] زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، المرجع السابق، ص 93.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ، المرجع السابق، ص 164.

_ تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال، وهو ما سيؤدي إلى دخول منتوجات فلاحيه عديدة إلى الأسواق الجزائرية وينجم عنه منافسة غير عادلة[1].

- إن الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية منها الجزائر في إنتاج بعض المنتجات الزراعية ستضعف في مجال التنافس الدولي لأن الجزائر تعتمد على عوامل ساكنة مثل المناخ، توفر الري الخبرة التاريخية في الزراعة، كما أن القدرة الإنتاجية ضعيفة فمثلا تبلغ إنتاجية الهكتار من الحبوب في المتوسط في العالم العربي 25,6 %من متوسط الإنتاجية في الدول الأوروبية، وإنتاجية رأس من الألبان 10% من متوسط الإنتاجية في الدول الأوروبية ونسبة المصنع من الإنتاج الزراعي، يساوي 35,7% من نظيره الأوروبي، وكل هذه المؤشرات دالة على انخفاض مرونة عرض الإنتاج كما أن الدول العربية ومنها الجزائر ولاسيما التغطية، تقدم دعم للمزارعين هدفه تشجيع القطاع الزراعي، حيث تقدم دعما يقدر بحوالي 40% من إجمالي التكاليف الإنتاج والتي ستكون مطالبة بتخصصه في اتفاقية الجات، وبالتالي فإن رفع الدعم قد بلغ الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها بعض المحاصيل الزراعية مثل القمح في ظل الدعم، مما يؤدي إلى الإحجام عن زراعته والذي يتعارض مع سياسة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الزراعية كهدف معلن لتلك الدول[2].

تعتبر هذه أهم الآثار السلبية الممكن أن تصيب القطاع الفلاحي، ولكن يمكن تجنبها ذلك باستعمال الفرص المتاحة للجزائر خاصة في مجال الدعم.

---

[1] حاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 121.

[2] سي عمر الأخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي، في الدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2006-2008، ص ص 129-130.

## المطلب الثاني: الإنعكاسات على القطاعات الأخرى.

إلى جانب القطاعين السابقين يوجد عدّة قطاعات اقتصادية أخرى تتأثر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سلبا وإيجابا حسب قدراتها وإمكانيتها وكذا مكانتها في الاقتصاد الوطني ومدى تنظيمها من طرف الأطر القانونية الداخلية، وهذا يتعلق الأمر بقطاع الخدمات وكذا القطاع الجمركي.

لدراسة أهم الانعكاسات التي مست هذين القطاعين تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول نتناول فيه الانعكاسات التي تمس قطاع الجمارك والفرع الثاني الانعكاسات التي تمس قطاع المالي والمصرفي.

### الفرع الأول: الإنعكاسات على قطاع الجمارك.

تعرف الجمارك* على أنها المهام التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة الدولية واستفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية، والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها ضمان فعاليتها وتحسين تنفيذ أحكامها بحيث أصبح المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص[1].

فإذا كانت القيود التعريفية تعني التعريفة والحقوق الجمركية، فإن القيود الغير التعريفية قد تعني العناصر الأخرى التي تتصف بها البضاعة من قيمة ومنشأة، قصد تحصيل الحقوق الخزينة العمومية كما تشمل التعريفة الجمركية على ما يلي:

*الجمارك: كلمة تركية، تختلف نقطها في البلاد العربية، ففي المغرب تعرف بالديوانة وهي كلمة عربية (الديوان) وتعرف في العراق بالجمارك والموكوس وتطلق على الضريبة وجباتها وكل ما يتعلق بعمليات التصدير والاستيراد.

[1] بوخاري هشام، الوناس رشيد، النظام الجمركي الجزائري ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي اطروحة لنيل شهادة الماستر جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2014، 2015، ص 31.

- بنود المدونة وبنودها الفرعية الخاصة بالنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع قصد تصنيف البضائع في التعريفات الجمركية وكذا البنود الفرعية الوطنية المعدة حسب المقياس المحددة في هذه البنود.
- نسب الحقوق المطبقة على البنود الفرعية: تطبيق التعريفة الجمركية سواء على السلع المستوردة أو المصدرة ما عدا حالات الإعفاء من دفع الحقوق والرسوم الجمركية وغالبا ما تطبق الحقوق والرسوم الجمركية على السلع المستوردة فقط، أما فيما يخص التصدير فمبدأ العام مد إعفاء الصادرات من دفع كل الحقوق والرسوم الجمركية من أجل تشجيع بيع السلع الوطنية على مستوى الأسواق العالمية[1].

لقد استهدفت جولات الجات تخفيض الحقوق الجمركية بشكل يتيح المجال لتبادل السلع، كذلك تهدف المفاوضات المتعاقبة لدراسة ملف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للحصول على التنازلات في مجال التعريفة الجمركية، وتعد هذه الأخيرة من أهم المراحل التي تمر بها عملية وضع البضائع للاستهلاك في السوق الداخلية ويقضي هذا المبدأ في مجال القانون الجمركي بضرورة إحضار البضاعة[2] إلى مكتب الجمارك للقيام بالتصريح المفصل، ويقع الالتزام في هذا المجال على مالك البضاعة أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين كوكلاء لدى الجمارك[3].

وعند عدم وجود أي وكيل لدى الجمارك ممثل لدى الجمارك على الحدود يمكن للناقل في غياب مالك البضائع، القيام بالإجراءات الجمركية للبضائع التي ينقلها، ويجب على الوكلاء لدى الجمارك الذين يقومون بالإجراءات الجمركية لصالح المستورد للبضائع

---

(1) بوخاري هشام، الوناس رشيد، المرجع السابق، ص 45.

(2) المادة من 51 إلى 65 من القانون رقم 07/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979، المعدل و المتمم بالقانون رقم 10/98 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419هـ، الموافق لـ 22 غشت 1998 المتضمن قانون الجمارك.

(3) المادة 78 من نفس القانون .

المتحصل على السجل التجاري وتكون هذه البضائع موضوعة لتصريح المفصل وهذا ما تضمنته المادة 78 من القانون 79-07[1].

ويعني هذا التصريح المفصل الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في القانون الجمركي والذي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع ويقدر العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم الجمركية[2]، وبالتالي فكل بضاعة تكون موضوعا للتبادل الدولي خاضعة لالتزام التصنيف التعريفي، بحيث تسمح هذه العملية بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية المطبقة على البضائع وهي تعد من أهم السياسات الجمركية للدول، بينما ما ترمي إليه المنظمة العالمية للتجارة هو التخفيض العام والمتتالي للرسوم الجمركية، وهذا ما تقرر في مختلف مفاوضات الجات التي توصلت إلى تخفيضات معتبرة في مجال التعريفة الجمركية، فبعدما كان معدل حق الجمارك 40% سنة 1947 أصبح فيما يخص المواد الصناعية 3,8% بالنسبة للدول المتقدمة اثر سريان نتائج جولة لأورغواي فهذا دل على انعكاسات مباشرة على التعريفة[3].

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون من ورائه العديد من الانعكاسات منها:

**أولا: الآثار الإيجابية.**

- ستلتزم الجزائر بتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 24% على مدى عشر سنوات، واستبدال كافة الإجراءات والعوائق التجارية بالتعريفة الجمركية، فانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيزيد من حركة السلع والخدمات على مستوى التجارة الخارجية، وبالرغم من أن نسب الرسوم الجمركية ستكون منخفضة إلاّ أن التنوع في السلع وزيادة نشاط الاستيراد، ودخول سلع جديدة كانت محظورة من قبل سيزيد من

---

[1] المادة 78 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979، المعدل والمتمم لاسيما بموجب القانون رقم 98-10، المؤرخ في 22أوت1998، ج.ر، عدد 61، الصادرة في 23 أوت 1998.

[2] المادة 75 من نفس القانون.

[3] طاشت طاهر، المرجع السابق، ص 169.

حصيلة الرسوم الجمركية، كما أن الاندماج في القضاء التجاري العالمي يلزم إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في تسيير[1].

- إمكانية طلب إلغاء التصريح المفصل بهدف الاستفادة من تخفيضات جديدة للتخليص الجمركي في حالة الاستيراد المتكرر للبضائع ذات القيمة المنخفضة والاستيراد والتصدير المؤقت لوسائل النقل البحري، بالإضافة إلى إمكانية الترخيص بتفتيش البضائع في محلات المستورد، مع تبني أنظمة اعتماد الدفع ومهلته كاستثناء من الدفع الفوري للحقوق الجمركية، كما أن إدماج الوظيفة المركبة في عمل المؤسسة، يساعدها للقيام بالإجراءات الجمركية دون اللجوء إلى الوكلاء لدى الجمارك، إذ يقوم المكتب المكلف بذلك بنفس دور الوكلاء عد تقنيات حديثة لصالح المؤسسة، فعلى هذه الأخيرة اعتماد الوظيفة الجمركية على مستوى مصالحها.
- الاتصال ببنوك المعلومات الإحصائية ومراكز الإعلام والتوثيق قصد الإطلاع على المستجدات الاقتصادية الكفيلة بترشيد قراراتها، وفي هذا الصدد يمكن الاتصال والتعامل مع الهيئة الجديدة المنشأ والتابعة للديوان الوطني للإحصاء، لإفادة المتعاملين الاقتصاديين بالمعلومات، فيما يخص التطورات على المستوى الداخلي والخارجي المتعلقة بالاقتصاد.
- تحسين التعامل في مجال الإعلام والاتصال لإدارة الجمارك مع جميع الهيئات والأجهزة التابعة لها، قصد الاستفادة من كل المعلومات والتسهيلات الضرورية لنشاطها، وبالتالي تسهيل عملية المراقبة والفحص التي يقوم به أعوان الجمارك في إطار عملهم الجمركي الخاص بالإجراءات الجمركية عند التصدير أو الاستيراد[2].

---

[1] دراجي زينات، غلاب نعيمة، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية (دراسة حالة الجزائر) الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، عنابة 2006، ص 137.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص ص 174-175.

كما أن التسيير الجيد لعلاقة المؤسسة مع إدارة الجمارك من خلال التعاون فيما يخص التعرف على مؤشرات الأسعار المواد والمنتجات الأجنبية[1].

تعتبر هذه أهم الآثار الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها القطاع الجمركي، لكن هذا لا يمنع من وجود انعكاسات سلبية، والتي يجب العمل على تفادها أو التقليل منها على الأقل.

**ثانيا: الآثار السلبية.**

سنركز الاهتمام فيما يخص الانعكاسات السلبية الممكنة على قطاع الجمارك من خلال الرسوم الجمركية، وذلك لأهميتها في تمويل خزينة الدولة، وكذا العراقيل التي تواجه إدارة الجمارك أثناء فرضها للرسوم الجمركية سنويا.

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يتعدى في جوهره عن اختيار الليبرالي السائدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية الراهنة ويسند في كثير من أحكامه على الأحكام الواردة في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، ولكن يمنح الاتحاد الأوروبي امتيازات إضافية تتجاوز تلك التي يمكن أن تمنحها الجزائر لبقية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال الإلغاء المرتقب لكل حقوق الجمركية على الواردات الوطنية[2].

وبما أن الجزائر راغبة في الانضمام لا تملك أية وسيلة للضغط على دول الأعضاء أثناء مفاوضاتها، فإنها تقبل بالشروط المفروضة من قبل الدولة والمتمثلة أساسا في التعريفة الجمركية منخفضة ومن أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه إدارة الجمارك في فرض الضرائب هي :

---

[1] المرجع نفسه، ص 175.

[2] بهلول لطيفة، المرجع السابق، ص 222.

**1-قواعد المنشأ:**

يمكن أن تعرف على أنه الرابط الجغرافي الذي يلحق هذه السلع بدولة ما ويكتسي أهمية بالغة تتعدى تحديد معدلات الحقوق الجمركية الواجبة التطبيق، لتشمل تحديد نظام الإجراءات غير التعريفية التي ستنطبق عليها (تقييم كمي أو تحرير، إجراءات ضد الإغراق) ولهذا فإن قواعد المنشأ وإلى غاية وقت قريب جدا كانت تعتبر ضمن السياسة التجارة تم قبول تحديدها وإعطائها تعاريف عالمية، فإن المنشأ للحد الذي تحدد التنظيمات الخاصة بكل دولة أو اتحاد جمركي، رغم أن المنظمة العالمية للتجارة قد حددت مفاهيم جديدة لقواعد المنشأ متضمنة في اتفاقات جولة الأورغواي، وهي قواعد ستصبح محل تنسيق بين الدول الأعضاء لتفادي الاختلافات الحالية والعوائق غير تعريفية في وجه التجارة الدولية[1].

ويقصد بقواعد المنشأ تلك المعايير والقوانين والأحكام الإدارية التي تتبعها الدولة لتحديد منشأة سلعة ما، بهدف فرض الضرائب والرسوم الجمركية المناسبة، حيث أن هناك عدد كبيرا من السياسات التي تميز بين البلدان المصدرة ومنها الحصص والتعريفات الجمركية التفصيلية وإجراءات مكافحة الأغراق[2].

وبسبب زيادة التبادل التجاري بين الدول، فإن الكثير من السلع التي تصنع بصورة نهائية في دولة ما، تأتي من المواد الوسيطة المستخدمة في صناعاتها، من دول مختلفة مما سبب بعض المشاكل في فرض الرسوم الجمركية حسب دولة المنشأ[3]، وبما أن القواعد الحالية الخاصة بالمنشأ لا تتضمن قواعد معينة لتحديد المنشأ، فإن هناك اختلافات من دولة إلى أخرى، وهذا ما قد يتسبب في خلق حواجز تجاربه وإتباع سياسات حمائية حصبة من شأنها حماية لمنتوجات بعض الدول، وهو ما قد يؤدي إلى خلق حواجز تجارية أمام الدول[4].

---

[1] زياد مراد، المرجع السابق، ص 357.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية ، المرجع السابق، ص 177.

[3] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص129.

[4] بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية الدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2006، ص 98.

**2-التقييم الجمركي:**

إن الضرائب والرسوم الجمركية تفرض على السلع حسب قيمتها والإشكال المطروح هو في كيفية تقييم هذه السلعة، حيث أن من أهم المشاكل التي تواجه العاملين في إدارة الجمارك هو التقييم الجمركي وخاصة في الدول النامية ومنها الجزائر، حيث يمكن أن يقدم تقديرا لسلعة بأقل قيمتها الحقيقية، وإذا تم قبولها من إدارة الجمارك في الدول المستوردة، فإن في هذه الحالة تكون الإيرادات الجمركية للدولة المستوردة أقل من الإيرادات الواجب تحصيلها لاعتبار تلك القيمة القاعدة المحددة للرسم، كما أن مشكل التقييم الجمركي غير مطروح بالنسبة للدول المتقدمة لتوفر وسائل دقيقة لفحص الواردات، بالإضافة إلى إطارات ذات كفاءة عالية في هذا المجال، أما بالنسبة للجزائر، فإن المشكل مطروح لنقص الوسائل المتطورة لإجراء عملية التقييم الجمركي ونقص الكفاءة بالنسبة للعاملين في هذا المجال، بالإضافة إلى العوامل البيروقراطية[1].

**الفرع الثاني: الانعكاسات على القطاع المالي والمصرفي.**

تلعب الخدمات المالية والمصرفية دورا مهما في مجال المعاملات الاقتصادية والتجارية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي، حيث تختص بتقديمات مؤسسات مالية واقتصادية والمتمثلة في البنوك التي تقوم بدور الوسيط بين عملائها، من خلال تجميعها لمدخرات المودعين إليها تم افتراضها لعملائها الآخرين عن طريق الائتمان وصورة المختلفة، اذ تتخذ الخدمات المالية والمصرفية مركزا مهما في الاقتصاد العالمي ويرجع ذلك لأهمية الاقتصادية التي تقدمها هذه الخدمات لجميع دول العالم، وعلى هذا الأساس يعد تحريرها أمرا مهما[2]، ولقد زاد الاهتمام في الوقت الراهن بالخدمات المالية والمصرفية بشكل كبير إذ أصبحت عملية تقديمها بشكل عام والخدمات المالية والمصرفية بشكل خاص من ضروريات الحياة اليومية للأفراد وذلك نتيجة لتعقيدات والصعوبات

[1] قطافي السعيد، المرجع السابق، ص 181.

[2] بن عيسى شافية، المرجع السابق، ص 74.

الحاصلة في الحياة العامة لهم وفي البيئة المحيطة بهم وإن الخدمات المقدمة يمكن أن تكون عنصرا أساسيا في العروض الكلي، كما تعرف الخدمات المصرفية على أنها النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة[1].

وهذا التعريف يعتبر الخدمة نظاما يتفاعل بداخله العاملين بالمؤسسة من الاتصال بالعميل الذي يستفيد بالخدمة، أما Keler فيعتبر الخدمة بأنها أي نشاط أو أداء أو منفعة يمكن أن يقدمها طرف إلى طرف آخر، حيث تكره بشكل أساسي غير ملموس ولا ينتج عنه ملكية أي شيء وقد يرتبط إنتاجها سلعة مادية فالتعامل مع الخدمات تتعامل مع شيء غير ملموس وليس بالضرورة حيازته ولكن عند إنتاجه تحصل على منافع[2].

وتعرف الخدمة حسب الصندوق النقد الدولي بأنها المعاملات الدولية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية تحدد عادة سنة وتشمل على جميع الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية، وهذا حسب ما ورد في الوثيقة الختامية لجولة الأورجواي[3].

ولقد أصبح تطوير الخدمات المصرفية ضرورة حتمية تنتج من الظروف المتغيرة والتحولات التي يشهدها العالم الآن وعلى رأسها العولمة المالية، ويقصد بها فتح الأسواق المالية المحلية وربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود الكمية على رؤوس الأموال والتي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا وتكاملا[4].

---

[1] أسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وحسب القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، 2015/2014، ص 258.

[2] ثربا عبد الرحيم الخزرجي وشرين بدري البارودي، اقتصاديات المعرفة بالأسس النظرية والتطبيق في المصاريف التجارية، ط1، الوارق للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص 151.

[3] سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تجارة الخدمات الدولية ، دط، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2000، ص 52.

[4] محمد زيدان، النظام المصرفي وتحديات العولمة، المتلقي الوطني حول النظام المصرفي الجزائري، جامعة قالمة، يومي 5-06 نوفمبر 2001، ص 27.

كما تعني العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى ارتباط وتكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال[1].

وبصفة عامة يمكن القول أن الخدمات المالية هي أية خدمة ذات الطابع المالي يقوم بتقديمها مقدم الخدمات المالية تابع لبلد عضو في الاتفاقية، ويمكن تعريف مقدم الخدمة بأنه أي شخص طبيعي أو معنوي تابع لبلد العضو يرغب في عرض الخدمات المالية أو يقوم بعرضها بالفعل استنادا للوحدات والكيانات العامة التي تخرج من نطاق تطبيق هذه الأحكام[2].

إضافة إلى التطورات التي شهدتها الخدمات المصرفية أدى إلى وجود منافسة قوية وذلك من خلال وجود العديد من محفزات التطوير الأخرى إلى جانب العولمة كفرض والتهديدات المرتبطة بالتطور الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات وارتفاع تطلعات الزبائن، حيث صار مستوى تطوير الخدمة هو معيار الاختيار بين البنوك بالنسبة للزبائن وليس ولاء الزبون للبنك، وتعني تطوير الخدمات المصرفية تلك الخدمات بحيث تؤدي هذه المزايا إلى زيادة لطلب هذه الخدمات، وفي ذات السياق تعني تطوير الخدمات المصرفية طرح منتجات معروفة حاليا في السوق ولكنها جديدة على المصرف، وبهذا المنظور فتطوير الخدمة المصرفية هي دراسة شاملة لتغيرات الاقتصادية مع وضع التعديلات والطرق الواجب اعتمادها لمسايرة هذا التغيير بما يقتضي جعل نظرية ديناميكية[3].

وقد عرف القطاع المصرفي منذ الاستقلال تطورا كثيرا نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وخاصة بعد صدور قانون

---

[1] ملكة أسماء، الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة، –دراسة حالة الخدمات المصرفية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2006، ص 92.

[2] يقصد بالوحدات أو الكابتات العامة: الحكومة أو السلطة النقدية أو البنك المركزي في بلد عضو وتخرج بالطابع من هذا النطاق الكيانات التي تقوم بتقديم الخدمات المالية، أسس تجارية.

[3] أسيا قاسيمي، المرجع السابق، ص 267.

النقد والغرض، ومع ذلك فإن هذا القطاع يواجه عدد من التحديات التي أملتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية المصرفية العالمية، ولمواكبة هذه التغيرات والتطورات في الأنظمة العالمية[1].

إن أثار تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، ستكون قاسية خصوصا على المدى القريب والمتوسط، حيث يكون من الصعب على الدول النامية ومنها الجزائر في ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها حاليا الدخول حلبة المنافسة مع الدول الصناعية المتقدمة مع الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على الجزء الأعظم من تجارة الخدمات ويمكن حصر أهم الآثار السلبية والإيجابية كما يلي:

**أولا: الآثار الإيجابية.**

لا يزال القطاع المالي والمصرفي يشهد نوعا من الركوض سواء على مستوى التنظيم أو المردودية، وهذا ما يجعل من فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية حل من الحلول المنتهجة للنهوض بهذا القطاع، إلاّ أن بسبب عدم تكافؤ هناك تخوف كبير من الانضمام إلى الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات، ذلك أن خدمات الدول المتقدمة تملك ميزة نسبية تنمو مع التطور المتحكم فيها والتي تشهد نمو متسارعا، لدى فقط يكون من الأفضل بالنسبة للخدمات الوطنية عدم إدراجها في جدول العروض، إلاّ التي يمكن اعتبارها قادرة على المنافسة، فمثلا: يستحسن إبعاد الخدمات المصرفية من جدول العروض حتى يمكن إعطاء فرصة كافية لتنفيذ برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي[2].

إن جوهر الاتفاقية بشأن تحرير الخدمات المصرفية والمالية تكمن في الالتزامات التي تتصل بفتح الأسواق والمعاملات الوطنية، فإن الجزائر مضطرة إلى البدء في فتح أسواقها

---

[1] حاج يوسف أم الخير، المرجع السابق، ص 71.

[2] حمو محمد، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2009، ص 139.

على موردي هذه الخدمات وعليه تمكن الآثار الإيجابية للانضمام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة في:

- إن تحرير الجهاز المصرفي في القيود المفروضة عليه سينعكس إيجابا على كفاءته واستقرار، وخلق حوافز للقيام بإصلاح هياكل المؤسسات المصرفية وتدعيم هذه الأخيرة، بتقديم خدمات مالية متقدمة ومتطورة[1].
- تقوية المنافسة ورفع الاحتكار القائم في هذا القطاع، وذلك بتوفير المميزات المالية المؤهلة للتعامل مع أسواق المال العالمية[2].
- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالابتعاد عن القروض المصرفية والتجارية والحد من زيادة حجم الديوان الخارجية، التي أُثقلت بها الجزائر[3].
- زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي والسبب يعود إلى الاستفتاح المالي للجزائر، يمكنها الدخول للأسواق الدولة للحصول على ما نحتاجه من أموال وسد النقص في المدخرات الموجه للاستثمار[4].
- إن المنافسة تدفع بالبنوك الجزائرية من الولوج إلى الأسواق المالية من أجل تحسين نظم الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية كما يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية، وتطوير النظم الإشرافية والرقابة وتحقيق متطلبات الرأسمال، ودعم الأساليب الرقابة في ضوء الاحتكاكات والتواجد الأجنبي وهو أحد من شأنه أن يزيد من قدرة البنوك على مواجهة العولمة المالية، كما يؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية وذلك من خلال

---

(1) أسيا قاسيمي، المرجع السابق، ص 119.

(2) حاج يوسف أم الخير، المرجع السابق، ص 89.

(3) الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص 124.

(4) بهلول لطيفة، المرجع السابق، ص 221.

الخبرة التي تتمتع بها العمالة المصرفية الأجنبية مما يساعد على إعداد كوادر وطنية على مستوى عالي من الكفاءة المصرفية[1].

- كما يسمح تحرير الخدمات المصرفية إلى توسيع المصرفي ويدفع البنوك الجزائرية للقيام بالأعمال المصرفية وتقديم الخدمات المصرفية والمالية والاستشارية، بالإضافة إلى ما سوف يجمله تيار التحرير والانفتاح المصرفي عن العالم الخارجي من نوع من الابتكارات المالية والمصرفية التي لم تكن موجودة على الساحة المحلية.
- كما أن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك الجزائري واختيار أفضل وأنجع الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المصرفية، ويمكن للبنوك من التواجد في الدول التي تقيم بها الجالية والاستفادة من ادخاراتها من خلال زيادة التحولات المالية للجالية الجزائرية بالخارج[2].
- الإسراع في تجسيد الإصلاحات الواردة في قانون النقد والقرض للتماشي مع التطورات العالمية من أجل الوصل إلى المستويات العالمية، ضف إلى ذلك التوزيع المتكافئ للمواد المالية ومساواة أسعار الفائدة عبر الدول[3].
- إيجاد الحوافز للقيام بإصلاح القطاع المصرفي وكذلك هياكل المؤسسات المالية وتسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم خدمات مالية ومصرفية شاملة.
- تدعيم سوق رأس المال بالخبرات المؤهلة في مجال الاكتتاب والسمسرة والمقايضة والترويج وإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار.

---

[1] حاج يوسف أم الخير، المرجع السابق، ص 90.

[2] بريست عبد القادر، تحديات المنظومة المصرفية في ظل اتفاقية التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، متاحة على موقع www.elbassir.net.consulté le 22/04/2016. 15 :00.

[3] الحاج يوسف أم الخير، المرجع السابق، ص 91.

- تنويع وتطور الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية وتحسين نوعية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك وشركات التأمين عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة والانترنت[1].

**ثانيا: الآثار السلبية.**

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في القطاع المصرفي، إلاّ أنّها لم ترتقي بعد للتنافس مع القطاعات المصرفية الأجنبية، وعند دخولها إلى المنظمة سيؤدي ذلك إلى تحرير الخدمات بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة، مما يسهل من دخول المصاريف الأجنبية والتي تعمل وفق سياسات مالية للتأمين مصالح أصحابها، وليس بالضرورة أن تكون هذه المصالح متطابقة مع المصالح الوطنية، بل نجدها متناقضة مع الأهداف والخطط التنموية الوطنية، وهذا يؤدي إلى تحويل أرباح المؤسسات المصرفية الأجنبية إلى الخارج، مما يحرم الجزائر من مصادر تمويل وهي في حاجة إليها[2].

- كما أن ضعف العملة النقدية الجزائرية أمام العملات الأجنبية (المتعلق بسعر الصرف) الشيء الذي يمنح هذه الأخيرة السيطرة والهيمنة المالية في مجال الاستثمارات والأسواق المالية الجزائرية.
- كما إلزام الجزائر بتجديد قطاعها المصرفي، بموجب الالتزامات المدرجة في المنظمة العالمية للتجارة ستكون نتائجه مكلفة جدا حيث ستزداد المخاطر على المصارف المحلية في ظل توفر المصارف الأجنبية بسبب المنافسة[3].
- يؤدي فتح الأسواق إلى مواجهة مشاكل مختلفة، خاصة المتعلقة بقيمة السعر الصرف وأثره على حفظ القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، كما أن قد يؤدي إلى مخاطر ناجمة

---

[1] جمال الخياط، حروبي مراد، الآثار المتوقفة لاتفاقية التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي الجزائر، متاحة على موقع www.elbassir.net.consulté le 22/04/2016. 15 :00.

[2] الحاج يوسف أم الخير، المرجع السابق، ص 91.

[3] بهلول مقران، علاقات الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، أطروحة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2010، 2011، ص 77.

عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية، خاصة قصيرة الأجل منها كمخاطر التعرض للهجات المضاربة، ومخاطر هروب الأموال الوطنية، ودخول الأموال القذرة بالإضافة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية النقدية[1].

- إن البنوك التي تتواجد في الأسواق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المزيجة وخاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف أبعدها كما أن تحدي المنافسة للتزداد لاسيما في ظل التحرير المصرفي وإنشاء بنوك خاصة ودخول بنوك أجنبية وزيادة الاتجاه نحو خوصصة وظهور الحاجة إلى تبني البنوك الشاملة التي تذيب الحدود الفاصلة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بواسطة الخليط من المنتجات المصرفية التي تقدمها[2].
- ضعف قدرة البنوك الجزائرية على فتح فروع لها في الخارج مما يمكن من استفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات المصرفية.
- سوف يؤدي التحول المصرفي للخدمات المصرفية إلى عجز ميزان مدفوعاتها، نظرا لأن الجزائر لا تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات، مما سوف تلجأ إلى استيراد هذه الخدمات.

وضعف قدرة هذه البنوك على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية، بسبب قلة خبرتها وضعف أداء العاملين فيها وعدم قدرتها على استخدام التكنولوجيا المتطورة[3].

- يتطلب تحرير الخدمات المصرفية كوادر مصرفية ومالية ماهرة ومؤهلة وقادرة على كسب العميل وانجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة وفي أقل وقت، وهو ما لا يتوفر في الجزائر[4].

---

[1] حمو محمد، المرجع السابق، ص 161.

[2] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دط، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 213 .214

[3] زايري بلقاسم، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر، المؤتمر العلمي الولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة وهران، يومي 01 و12 مارس 2008، ص ص 13-14.

[4] الحاج يوسف أم الخير، المرجع السابق، ص 91.

ويرى الدكتور محمد زيدان أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف ينجر عنه مجموعة من الانعكاسات الإيجابية والسلبية عد قطاعها المصرفي، ولكن رغم الايجابيات التي يستفيد منها القطاع المصرفي إلا أنه غير جاهزة لهذا الانضمام أما الكاتبة سامية فلياشي، ترى أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تتجر انعكاسات سلبية نظرا لعدم جاهزية هذا القطاع بعد تحرير خدماته المصرفية[1].

ومن خلال ما سبق نبين أن القطاع المصرفي رغم الإيجابيات التي يتحصل عليها بالانضمام، إلا أن الوضعية الحالية لهذا القطاع ورغم الإصلاحات التي مسته إلاّ أنه لم يصل إلى مستوى ينافس فيه البنوك الأجنبية، نظرا لضعف الأداء ولكون البنوك العمومية مازالت محتكرة لهذا القطاع.

[1] حبار عبد الرزاق، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة شلف، العدد 3، 2013، ص 59.

## المبحث الثاني: تفعيل دور الدولة للحد من سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية أوجب عليها القيام بسلسلة من التأهيلات شملت ميكانيزمات الاقتصاد الكلية الداخلية والخارجية. وهذا يرجع إلى صعوبة الانضمام اليوم إلى المنظمة، ذلك أن الجزائر مجبرة على إجراء مفاوضات ثنائية مع كل عضو في المنظمة.

هذا ليس بالأمر الهين، نظرا للتحديات والرهانات التي تواجه مسيرة الاقتصاد الوطني وبالتالي يجب تفعيل دور الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

### المطلب الأول: تفعيل دور الدولة على المستوى الداخلي.

يقتضي على الدولة لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة القيام بإستراتيجيات فعالة على المستوى الداخلي، وذلك من خلال اعتمادها على الإمكانيات والقدرات ومحاولة تطويرها وتأهيلها من أجل تفادي سلبيات المنافسة الخارجية غير المتوازنة ويتطلب ذلك مجموعة من التدابير أهمها: ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنظيم السوق من أجل تفادي التجارة الفوضوية التي عرفت انتشار واسعا في أنحاء الجزائر وهذا ما عرقل مسار انضمامها والإجراءات التي يمكن اتخاذها.

#### الفرع الأول: إستراتيجية الجزائر في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يعتمد في التنمية البلدان، وذلك لما يساهم في إنشاء الثروة ورفع الناتج الداخلي الخام، وزيادة الصادرات وذلك مساهمة في التشغيل[1].

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات، ملتقى دولي الأول حول تقسيم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية الاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة للجزائر، جامعة مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية يومين 28 أكتوبر 2014، ص14.

وبالنسبة للجزائر فقد كانت تعاني من معوقات في هذا القطاع خاصة الإدارية والتنظيمية والمالية وغيرها، حيث سعت الدولة إلى معالجة هذه المعوقات حتى يساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الوطنية، وذلك باتخاذ إجراءات حتى يكون هذا القطاع أحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري.

بحيث تعد مسألة التنمية والمحافظة على النمو الاقتصادي هي الهدف المنشود الذي تسعى إليه الجزائر في تحقيقه.

إن إقامة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها التباعة للقطاع الخاص في تحقق بفضل الاستثمارات الخاصة المنجزة في مختلف المجالات وبالأخص الصناعية منها فكان من الضروري تأطير وتنظيم وإن تطلب الأمر وضع أساليب قانونية وتنظيمية وحتى مالية لتوجيهه وتحديد مجالاته وسبل دعمه، ومن بين هذه الأساليب نجد ما يلي:

**أولا: الحلول المتخذة من الناحية التشريعية.**

أصدرت الجزائر عدة مراسيم تشريعية وقوانين تتعلق بترقية ودعم الاستثمار الخاص وتشتمل على تسهيلات وإعفاءات خاصة.

– قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– قانون رقم 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد الفراغ القانوني اتجاه المؤسسات هذا القطاع ويهدف إلى تحديد مستفيدين من إستراتيجية السلطة العمومية في ميادين ترقيتها كما يسمح بتوجيه فعال لتدابير المساعدة والدعم إلى المتعاملين الأكثر احتياجا لها وتتمثل هذه التدابير في:

– الحث على أنظمة جبائية مكيفة وقارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ترقية إطار التشريعي والتنظيمي يناسب روح التقاول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

– ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، تجاري، اقتصادي والمهني والتكنولوجي الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، المرجع السابق، ص15.

– تشجيع كل المبادرات التي من شأنها تكثيف مناطق الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قوة التنافس لديها[1].

وتؤسس بموجب هذا القانون قواعد مرنة للتشاور والحوار مع شركاء الاقتصاديين والفضاءات الوسيطية للالتقاء في إطار قانوني منظم ضمن هيئة استشارية تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة تتكون من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة كما تم إبرام بروتوكول اتفاق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض الربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنتائج البحث العلمي المنجز في مخابر البحث لدى مختلف الجامعات والاستفادة من تجارب مختلف الدول، وبهذا تكون قد هيأت العوامل الكفيلة بدعم وتطوير وترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدر النمو الاقتصادي[2].

**ثانيا: الحلول المتخذة من الناحية الهيكلية والتنظيمية.**

حيث قامت الجزائر بدمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي بإنشاء هياكل وتنظيمات تسهر على تقديم يد المساعدة لها ومن بين هذه الهياكل نجد[3]:

أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت في سنة 1993 وزارة المؤسسات صناعات الصغيرة والمتوسطة وسنة 2010 ألحقت شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة من اجل تكثيف النسيج المؤسسات الصناعي وأصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وتستند غليها المهام التالية:

نصت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي على ما يلي:

---

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن المرجع السابق، ص15.

[2] يتسيش محمد النعمان، قراءة في أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات العدد01، 2002، ص03.

[3] سليمان ناصر عواطف محسن، المرجع السابق، ص16.

– ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.

– إعداد إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

– ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

– التعاون الدولي والجهوي في مجال والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

– تسهيل الحصول على العقار الموجب إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.

– تحسين قدرتها التنافسية محليا وعالميا وتطويرها[1].

– حماية طاقة المؤسسات والصناعات الصغيرة الموجودة وتطويرها.

وبهذا تكون الوزارة قد أدت وصايتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفعالية نظرا بأن هذا القطاع يحتاج إلى الكثير من الدعم والمساندة للقيام بالدور المرجوة منه، لذلك نجد أن هناك مؤسسات متخصصة تدعم الوزارة في القيام بعمل أحسن وأكمل وجه وتجد مراكز التسهيل، مجلس الشعبي الوطني الاستشاري والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقيتها[2].

**1) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG):**

أنشأت بموجب مرسوم رئاسي رقم 234/96 المؤرخ في 02 جويلية 1996[3]، أوكلت لها مهام تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص وقد ساهمت هذه الوكالة إلى غاية 2012 في تمويل 223437 مشروع بحجم الاستثمارات تقدر بحوالي 603 مليار دينار وتشغيل 564721 شاب، ومن المهام المكلفة إليها نجد:

– متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط بها.

---

[1] المادة (2) من المرسوم التنفيذي رقم 190–2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000، الصادرة بتاريخ 2000 جريدة رسمية العدد 42، المتعلق بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها، ص6.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، المرجع السابق، ص16.

[3] انظر المرسوم الرئاسي رقم 234/96 المؤرخ في 02 جويلية 1996.

– دعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذلك الطابع الاقتصادي التقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتها.

**2) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):**

أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13/04 مؤرخ في 22 جانفي 2004[1] المتعلق بجهاز القرض المصغر الذي يخص الهيئات بدون دخل أو تلك التي ولها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة في اقتناء المواد الأولية، حيث تضطلع بالمهام الآتية:

– إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو من منظمة تكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسين ومرافقة مستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

– تسيير جهاز القرض المصغر وفقا لتشريع والتنظيم المعمول بهما.

– دعم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم وتمنح قروض بدون فائدة[2].

**3) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 الموافق ل20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب بحيث تتولى بتجسيد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية وتتولى المهام التالية:

– تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع بواسطة شبابيك الوحيدة اللامركزية.

---

[1] انظر: المرسوم الرئاسي رقم 13/04 مؤرخ في 22 جانفي 2004.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، المرجع السابق، ص17.

– استقبال وإعلام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار إنجاز مشاريعهم وتزويدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية وقرارات قبول أو رفض منح المزايا.

– تسيير صندوق دعم الاستثمار[1].

**ثالثا: الحلول المقترحة من الناحية المالية.**

**1) صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يتولى المهام التالية:

– ضمان الاستثمار والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

– متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق.

– التدخل في ضمان في فائدة المؤسسات الصغيرة التي تنجز الاستثمارات في المجالات التالية:

– إنشاء مؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات، أخذ المساهمات[2].

**2) برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار "برنامج ميدا":**

– شرعت اللجنة الأوروبية مع الجزائر لتنفيذ "برنامج ميدا".

وهو ساري المفعول من 1995 إلى غاية 1999 ومن بين أهدافه المسطرة:

– المساعدة في انتقال اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاد السوق من أجل تحقيق منطقة التبادل الحر في مطلع 2010.

– تطوير وتعاون الجهوي خارج الحدود.

---

[1] المادة (06) من الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001، جريدة رسمية رقم 47، الصادرة في 2001.

[2] المادة (5–6) من المرسوم التنفيذي رقم 337/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، جريدة رسمية العدد 74، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص13.

– تسهيل الوصول إلى المعلومة المهنية لصالح مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعاملين الاقتصاديين والخواص عبر 25 مشروعا[1].

**الفرع الثاني: الإجراءات الممكن اتخاذها في الاقتصاد الوطني.**

نظرا لضالة الآثار الايجابية مقارنة مع الآثار السلبية بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، في ضل استمرار السياسات الحالية، هذا من جهة والذي يرجع على نوايا الدول المتقدمة والمتمثلة في بسط نفوذها على اقتصاديات الدول النامية وإجبارها على التكييف مع النظام التجاري العالمي من جهة أخرى.

يتوجب على الجزائر العمل على تثمين اندماجها من خلال:

**أولا: الحماية من خلال الإجراءات الوقائية.**

يسمح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة من اتخاذ لإجراءات الوقائية لحماية صناعتها المحلية من زيادة غير متوقعة في الواردات من أية سلعة، بشكل يسبب ضرر كبير فعليا أو محتملا لهذه الصناعات، وتأخذ هذه الاجراءت شكل فرض حصة على السلعة المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب التزامات جمركية على هذه السلعة[2].

لقد تضمنت الاتفاقيات ضوابط تفضيلية كثيرة لتطبيق الإجراءات الوقائية لتحول دون إساءة استخدامها، كإجراءات حمائية، كما نصت الاتفاقيات على وجوب التخلص من أية إجراءات وقائية قائمة خلال خمس سنوات من خلال المنظمة العالمية للتجارة من خلال ثمنيه سنوات ممن بدا تطبيق الإجراءات كحد أقصى.

---

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، المرجع السابق، ص19.

[2] سليم سعداوي، المرجع السابق، ص 96.

ويمكن تطبيق الإجراءات لفترة أربعة سنوات بالنسبة للدول النامية منها الجزائر بالإضافة إلى ذلك فان الاتفاقية تتضمن عدد من الاستثناءات التي يمكن ان تستخدم كإجراءات وقائية على النحو التالي:

يمكن للدول الأعضاء بالمنظمة اتخاذ إجراءات وقائية أو شرطية وهذا إذا كان هناك ضرر ناتج عن الواردات، حيث يمكن للدول زيادة التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات بشرط أن لا تتعدى 200 يوم.

يحق لأية دولة عضو في المنظمة أن تسحب أو تعدل التزاماتها، أي التراجع عن تحرير قطاع معين[1].

**ثانيا: الحماية من خلال اتفاقية الخدمات.**

لتحرير التجارة في الخدمات تتطلب إلغاء وسحب كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية وعلى القيود المفروضة على تحركات القوة العاملة بحيث تقوم هذه الاتفاقية على:

- اتفاقية المبدأ والأحكام العامة التي تخضع لها كل الأعضاء، وتتضمن شروط الدولة بالرعاية، المعاملة الوطنية للمستوردين الأجانب النفاذ إلى الأسواق، الشفافية وهي كلها أمور تعني تحرير التجارة المتصاعدة للتجارة في الخدمات.
- جداول الالتزامات التي تقدمها دول الأعضاء، خاصة المتعلقة بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها من خلال فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب، وفيما يخص الجزائر فان قطاع الخدمات فيها غير مؤهل لمنافسة الخدمات الغربية وعليه فان الانضمام إلى

[1] صالحي صالح، اثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 01، 2002، ص 93.

المنظمة العالمية للتجارة وفتح الأسواق الجزائرية والأجنبية قد يهدد قطاع الخدمات المحلي، لهذا يستوجب فرض الحماية من قبل السلطات المعنية[1].

**الفرع الثالث: حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثناءات.**

يمكن حماية الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الاستثناءات.

**أولا: الحق في استخدام القيود الكمية.**

في حالة تعرض ميزان المدفوعات للعجز تستطيع الجزائر استخدام القيود الكمية باعتبارها دولة نامية وذلك من جانبين:

- يحق للدول النامية اللجوء للقيود الكمية لحماية ميزان مدفوعاتها، بالرغم من عدم توفر الشروط المذكورة في المادة 12 من اتفاقية المنظمة.
- يحق للدول النامية اللجوء إلى القيود الكمية لحماية الصناعات الوطنية، سواء كانت ناشئة أو غير ناشئة طالما إن تلك الصناعات[2].

**ثانيا: الحق في الحماية ضد المنافسة غير المشروعة.**

إن الإغراق لا يتحقق بمجرد أن تباع السلعة بأقل من سعرها في البلد المصدر بل يتعين توفر شرطين أساسيين:

- أن يؤدي بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية يتمثل في انخفاض المبيعات والأرباح أو الاستثمارات أو العمالة أو في صناعة محلية قائمة.

---

[1] سليم سعداوي، المرجع السابق، ص ص 98-99.

[2] المرجع نفسه، ص 101.

- ضرورة وجود علاقة سببية بين السلعة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر وإذا تتحقق الإغراق الملموس هنا يصبح للبلد المستورد الحق بفرض ضريبة جمركية إضافية ضد الإغراق تكون معادلة لهامش الإغراق، أي الفرق بين سعر البيع في البلد المصدر وسعر البيع في البلد المستورد.

**ثالثا: الحق في الحماية ضد الدعم غير المشروع.**

إن السلعة المستوردة تباع في سوق الدولة المستوردة بسعر اقل من السعر الذي كان من الممكن أن تباع به لو لا وجود هذا الدعم وفي هذه الحالة يحق للدولة المستوردة أن تفرض ضريبة مضادة للدعم تسمى" رسما أو تعويضا"، ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع وهي:

**1-الدعم المسموح:** وهو الدعم الذي لا يمنح لسلعة أو صناعة معينة وهو الدعم الذي يعود بالفائدة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مثل الدعم الموجه لبرنامج البحث والتطوير أي الدعم الذي يقدم لسلعة أو صناعة ما في إطار مساعدة الأبحاث وكذلك الدعم المقدم في إطار المحافظة على البيئة[1].

2-**الدعم المسموح به مع الشرط:** الشرط في هذا الدعم ان لا يسبب ضررا بالمصالح التجارية للدول الأخرى، حيث أن كل دعم يزيد عن 05% من قيمة السلعة يعتبر ضارا بمصالح الدولة الأخرى، ويستوجب اتخاذ إجراءات مضادة له.

**3- الدعم المحظور إطلاقا:** هذا النوع من الدعم يؤثر بصفة مباشرة على سير التجارة الدولية ويكون ذلك أما لسلعة تصديرية، حيث تقدم لها الدولة دعها توقف ذلك على الكمية أو القيمة المصدرة من السلعة وإما لسلعة منتجة محليا لإحلالها محل السلع المستوردة أن

[1] صالحي الصالح، المرجع السابق، ص ص 64-65.

الدولة أو الجهة المتضررة لها الحق في اتخاذ الإجراءات المضادة للدعم كفرض ضريبة للدعم مثلا[1].

**الفرع الرابع: إستراتيجية الجزائر في محاربة الأسواق التجارية.**

انتشرت مؤخرا ظاهرة التجارة غير الشرعية والفوضوية عبر شوارع الوطن، حيث أصبح جل الأرصفة والشوارع محتلة من طرف تجار والباعة الفوضويين من اجل عرض السلع على طول الأرصفة وحتى في الطرقات والأماكن العمومية، وهذا ما نتج عنه إعاقة حركة سير الراجلين والمركبات بالرغم من وجود فضاءات تجارية وأسواق جوارية جاهزة للاستعمال.

ولعل من بين المشاكل التي تعاني منها الجزائر للانضمام إلى المنظمة بسبب وضع الشوارع التي تعاني من ظاهرة الاكتضاض جراء احتلال حوافها من قبل التجار الفوضويين الذي يتزايد عددهم يوميا.

وفي هذا السياق تعددت سلبيات الأسواق الموازية والتي تشكل العائق الرئيسي وعرقلة وتطور الاقتصاد، كما عددت إلى الخطر الصحي عبر تسويق المنتوجات الاستهلاكية سريعة التلف على غرار اللحوم والأجبان والعجائن التي تعرض لأشعة الشمس، كما تعرض منتوجات منتهية الصلاحية للاستهلاك وهذا لعدم توفر لجان مختصة لتحقيق رقابة وحماية للمستهلك[2].

وبغية القضاء على هذه الظاهرة المشوهة للمحيط اتخذت العديد من التدابير ومنها:

– منع استعمال الشوارع والأرصفة وممارسة التجارة الفوضوية وذلك عن ذلك اتخاذ قرارات صارمة لمنع التجار الشرعيين من عرض سلعهم خارج المحلات التجارية على الأرصفة

---

(1) سالیم سعداوي، المرجع السابق، ص 103.

(2) www.echourouk online.com/ara/articles/246765.html. consulter le 22/04/2016. A 15h15.

وحواف الطرقات تطبيقا لتعليمات وزارية مشتركة المنظمة امتصاص التجارة الرسمية وإعادة نشر ممارستها، وكذا إنجاز أسواق الجملة والتجزئة جديدة التي من شأنها ضبط وتنظيم التجارة على معايير مناسبة، تندرج ضمن إطار سياسة الدولة الرامية إلى محاربة التجارة الفوضوية التي غزت الأحياء والشوارع وتهدف أساسا إلى الحد من نمو التجارة غير الشرعية التي تمارس عادة من قبل فئة من الشباب الذين يعانون من مشكل البطالة، كما يمارسون التجارة بغياب سجل تجاري قانوني.

واعتبر العديد من المختصين في قطاع التجارة أن تطوير المساحات الكبرى في الجزائر بديل كفيل للقضاء على النشاطات التجارية الموازية التي انتشرت بكثرة خلال السنوات الأخيرة بحيث تعد المساحات الكبرى وسيلة لضبط السوق، حيث تحول دون أي ندرة وهذا ما صرح به عبد العزيز آيت عبد الرحمان مدير عام ضبط وتنظيم نشاطات بوزارة التجارة وقال أن هذا النوع من الفضاءات التجارية له العديد من المزايا من ناحية الأسعار ومسار المنتوجات وخلق مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، لكن المساحات الكبرى في الجزائر تبقى محدودة حسب أرقام وزارة التجارة التي تحدد كأولوية وضع مخطط وطني لتنظيم هذا النشاط كما ألح أيضا على خلق حلقات توزيع عبر تحسين متعاملي الاقتصاديين التي لها الإمكانيات المالية على هذا النوع من النشاط.

كما يرى المختصون في هذا المجال أن البيئة القانونية غياب سياسة عمرانية واضحة ونقص العقار كلها عوامل تعرقل هذا النوع من النشاطات العصرية في مجال التوزيع كما أكدوا على ضرورة أن يرتكز امتصاص التجارة الموازية على حلول هيكلية وليس فقط القضاء عليها بالقوة وخاصة أنها تمثل مصدر رزق للعديد من فئة المجتمع[1].

كما صرح فريد عليوات أستاذ بالمدرسة العليا للدراسات التجارية أن القمع ليس الحل الأمثل والفعال للقضاء على النشاط الموازي، بل تبني منطق تحضيري للشروط الاقتصادية

(1) www.echourouk online.com, op, cite.

والاجتماعية لدمج هذه والنشاطات ضمن القطاع الرسمي وأكد على ضرورة إصلاح النظام الجبائي من أجل دمج الناشطين في السوق الموازية، وذلك من خلال العفو الشامل.

**المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في تفعيل دورها على المستوى الدولي.**

لقد أصبح التوجه نحو الإقليمية بالتزامن مع تنامي ظاهرة العولمة من الخصائص المميزة منذ الثمانينات، فقد عرف العالم مؤخرا نشاطا واسعا لتكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء في الإطار الثنائي أو شبه إقليمي، والتي ستكون لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ويعرف التكامل الاقتصادي بأنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة ومنسجمة وليست متنافسة، ومن أهم التكتلات المتاحة أمام الجزائر نجد اتحاد المغاربي والعربي، هذا ما سنتناوله في الفرع الأول، ونجد أيضا اتحاد مع الشراكة الأورومتوسطية، وهذا ما سيدرج في الفرع الثاني.

**الفرع الأول: الاتحاد المغاربي والعربي.**

يعتبر الاتحاد المغاربي وكذا الاتحاد العربي من أهم المجالات الاقتصادية الحيوية لتأهيل الاقتصاد الجزائري ومواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة التقارب في المستويات الاقتصادية وكذا المصالح المشتركة بين الدول الأطراف في هذه التكتلات، ولوجود فرص كثيرة للتشارك والاندماج المؤسساتي ولتعدد مجالات التعاون والتكامل بين الأطراف ولزيادة المنافع المتوقعة وانخفاض حجم المخاطر الخارجية المحتملة بسبب التنامي الوزن التفاوضي لهذه الدول، وبذلك سيستدعي الأمر أن تعمل الجزائر على تجسيد هذا التعاون والتكامل على الصعيدين المغاربي والعربي[1].

[1] بغزوز عمر، الجزائر و المغرب العربي الرهان المتوسطي، ط1، معهد العالم العربي، باريس، 2006، ص97.

**أولا: اتحاد المغاربي.**

إن التكامل الإقليمي بين البلدان المغرب العربي المتمثل في كل من (الجزائر، تونس ليبيا، المغرب، وموريطانيا) ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه تكتلات، حيث أصبحت التجمعات من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية التي تزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد، ويشير الوقت الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية، وتظهر أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية بسبب التباينات الموجودة على بقية المستويات الأخرى، خاصة المستوى السياسي بالإضافة إلى ما تواجهه هذه الدول من صعوبة التحكم في سياسة تنموية حيث تصطدم بعدة تحديات على المستويين الاقتصادي والسياسي وكذا ارتباطها الكبير بالتكتلات الأخرى[1].

ومن أهم المبررات الاقتصادية للدول المغاربية للجوئها إلى التكامل الاقتصادي والمعروف بالاتحاد المغاربي نجد:

- ضيق نطاق الأسواق المحلية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي في حين أن تكامل اقتصادي يخلق سوقا أوسع أمام المنتوجات نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتوجات داخل دول الاتحاد.
- ضعف مركز تنافسي والتفاوضي لكل من دول الاتحاد في مجال المعاملات الاقتصادية وما يرتبط من قواعد تنظيمية وأطر مؤسسية بسبب توقيع كل دولة شراكة منفردة مع أوروبا واهتمامها بمناطق أخرى غير محيطها المغاربي.
- يساهم التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل مما يسمح إيجاد فرص أوسع للاستثمار، وهو ما يساعد على حل مشاكل البطالة التي تتراوح حسب بلدان الاتحاد ما بين 12% و25%.

[1] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص168.

- يهدف الاتحاد المغاربي إلى التكامل الاقتصادي لتوفير قاعدة قوية تحمي كيانها من عوامل التفكك، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال احترام المصالح الجزئية لكل دولة في إطار المنطق المتعدد الجوانب في قراءة المصلحة، فتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينها يؤهلها إلى التعامل مع التحديات تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية[1].

**ثانيا: التكتل العربي.**

عرفت الدول العربية هي بدورها تكتل اقتصادي رغبة في تحقيق التكامل وانسجام اقتصادي والدليل على ذلك وجود العديد من المواثيق والاتفاقيات التي تحث على التعاون وتحدد مجالاته وتضع الآليات الضرورية لتطبيقه، وينصب التكامل الاقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها، مقابل إنهاء تبعيتها للاقتصاد الرأس مالي رغبة في تكوين وحدة اقتصادية عملاقة تشكل القاعدة المادية الأساسية التي تمثل الطريق الأمثل نحو الاستغلال الجيد للموارد الاقتصادية العربية، لما كانت الوحدات الاقتصادية العربية تعاني من انفصالها مع بعضها البعض مقابل ارتباطها وتكاملها بالاقتصاد الرأس مالي فإن التكامل الاقتصادي باعتباره المسالة المركزية في صيغة التحرر الوطني متمثلة بالتحرر الاقتصادي، يعني تحقيق هدفين مترابطين في نفس الوقت الأول يتمثل في إنهاء تبعية القواعد الاقتصادية العربية للاقتصاد الرأس مالي والتي اقترنت بتجزئة الوطن العربي وإعادة دمج هذه القواعد مع بعضها لتكوين وحدة اقتصادية فيما بينها، أما الثاني يتمثل في القضاء على مشكلة التخلف الاقتصادي[2].

كما تظهر دوافع التكامل الاقتصادي العربي في الواقع الحالي في ظروف غير اقتصادية التي تحيط بالأمة العربية وتشكل العوامل الدافعة لها نحو رفض هذا الواقع بكل مظاهره السلبية، وبالنسبة لوقائع والأهداف الاقتصادية يلاحظ أن المنطقة العربية تشكل

---

[1] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص173.

[2] المرجع نفسه، ص175.

وحدة تكاملية في مواردها الاقتصادية البشرية والمادية إلا أنها مازالت تعاني من مشكل التخلف والتبعية التي تظهر بوضوح ارتباط اقتصاديات الأقطار العربية كل على حدى بالاقتصاد الرأسمالي بشكل أقوى مع ارتباطها مع بعضها كما أن عملية التنمية تعاني من مشاكل معيقات كثيرة تؤدي إلى ضعفها وتجميدها ويهيئ قدرتها في تقليص اعتمادها على القطاع الاقتصادي الخاضع لاحتكاره الإمبريالية المالية.

ويمكن القول أن الدوافع أو الأهداف الاقتصادية ترتكز في إنهاء تبعية الاقتصادية ودلك عن طريق تطوير الهياكل الإنتاجية العربية المعتمدة أساسا في إنتاج عدد محدود من المنتجات لصالح الاقتصاد المالي، وذلك بالعمل على تنويع هذه المنتوجات وتطوير الهياكل الاقتصادية كخطوة نحو تقليل الاعتماد على قطاع المواد الأولية الخاضع للاحتكارات الرأسمالية لتوفير الإمكانات اللازمة لإخضاع هذا القطاع المحتكر إلى الاقتصاد العربي وتحرير الثروات القومية[1].

**الفرع الثاني: تفعيل الشراكة مع الأورومتوسطية.**

إن الاقتصاد العالمي أصبح يتميز بخاصيتين أساسيتين الأولى تتمثل في إعادة تحويل النظام الاقتصادي العالمي على أساس ما تفرضه العولمة الاقتصادية ومؤسساتها وثانية تتمثل في اتجاه الدولة إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها خدمة لمصالحها وهو حال الجزائر التي تحاول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها وكذا توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا الأخير يعتبر شريك تجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70% من صادرات الجزائر توجه إلى أوربا في حين أكثر من 60% من واردتها تأتي من أوروبا[2]، وتتمثل أهداف الاتحاد في فتح مرحلة جديدة من التعاون انطلاقة جديدة على عملية التي كانت بدايتها سنة 1995 قبل مؤتمر برشلونة تطورت

[1] الحاج رابح نورة، المرجع السابق ، ص175.

[2] فيصل بهلولي، المرجع السابق، ص114.

العملية ما بعد مؤتمر برشلونة لتصبح شراكة حقيقية، بهدف دعم التقارب بين المشاركين عن طريق تطوير مشاريع جديدة ذات بعد إقليمي[1].

**أولا: التعاون الأوروجزائري قبل مؤتمر برشلونة.**

لم توقع الجزائر خلال التسعينات على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، على غرار ما فعل كل من المغرب وتونس سنة 1969 واستمرت في الحصول أفضليات الجمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لقرار المجموعة الأوروبية الصادرة في مارس 1963 ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طباعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني ولكن مع نهاية بشكل قانوني ولكن مع نهاية التسعينات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة الأوروبية فوقعت الجزائر على غرار باقي الدول على اتفاقيات التعاون تهدف تعميق التعاون مع الدول جنوب المتوسط، بحيث قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بوضع سياسة متوسطية متجددة الهدف من ورائها تعميق التعاون المالي والتقني وتسهيل نظام استيراد المواد الفلاحية، وفي هذا الإطار تم إصدار النظام 95/1647 بتاريخ 29 جوان 1992 من قبل المجلس الأوروبي والذي ينص في مادته الأولى على تسريع عملية إلغاء الرسوم الجمركية اتجاه الدول من خلال تخفيض التعريفة الجمركية إلى أقل من 2%[2].

**ثانيا: مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الأوروجزائرية.**

لقد انعقد المؤتمر الأورو متوسطي في مدينة برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر سنة 1995 ليكون نقطة بداية المسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، والتي مثلت إطار واسعا

[1] الحاج رابح نورة، المرجع السابق، ص185.

[2] فيصل بهلولي، المرجع السابق، ص114.

للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء أنداك في الاتحاد الأوروبي والشركاء الإثني عشر في جنوب وشرق المتوسط (الجزائر، قبرص، مصر إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، وتركيا)، لقد حدد هذا المؤتمر جوانب الشراكة الأورومتوسطية هي المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمشاركة الثقافية والإنسانية.

فيما يخص التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط فقد تجلى من خلال برنامج (ميدا) الذي اقره المجلس الأوروبي بمقتضى المرسوم 96/1488 بتاريخ 23 جويلية 1996، فهو يعتبر أساس التعاون الاقتصادي والمالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، فمن خلاله يقوم الاتحاد الأوروبي يمنح مساعدات مالية وتقنية لدول جنوب المتوسط والهدف من ورائه هو دعم الاستقرار السياسي في هذه الدول في هذا الشق السياسي، أما في المجال الاقتصادي يهدف إلى تهيئة اقتصاديات هذه الدول لإقامة منطقة تبادل التجاري الحر وتدعيم التعاون في المجال الثقافي والإنساني.

ولقد تجاوزت المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لصالح الشركاء المتوسطين 850 مليون أورو سنة 2005 وحدها، بحيث أن القسم الأكبر من هذه المساعدة قدم في إطار برنامج (MIDAII)، بالإضافة إلى القروض التي منحت سنويا والتي قدرت ب02 مليون أورو، ولقد صرحت المفوضية المكلفة بالعلاقات الخارجية والسياسية الأوروبية للجوار أن مساعدة الاتحاد الأوروبي لم تبلغ هكذا من قبل وأن المساعدات معتبرة جدا وتترجم الأهمية التي يمنحها الاتحاد الأوربي لعلاقاته مع جيرانه المتوسطيين مع العلم أن حوالي نصف هذه المساعدة موجهة إلى تدعيم برامج الإصلاح الرئيسية التي ترمي إلى ترقية السيادة أحسن وازدهارها أكبر[1].

[1] فيصل بهلولي، المرجع السابق، ص ص114- 116.

**خلاصة الفصل:**

من المسلم به أن هذا الانضمام سيعود سلبا أكثر منه إيجابا على جميع القطاعات خاصة على القطاع الاقتصادي، لدى على الجزائر و بالرغم من التأخر في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أن تعمل على الاستفادة من الفرص و العمل كذلك على تفادي كل السلبيات أو التقليل منها على الأقل التي تعود سلبا على مختلف الجوانب، و هذا من جهة و من جهة أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد من بعض الفرص والمزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء في المنظمة، وهذا لغرض حماية الاقتصاد الوطني من أية منافسة أجنبية.

# الخاتمة

# الخاتمة

لقد اعتمدت الدول في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة على العديد من الاعتبارات والمحددات، وبالنسبة للجزائر فاتخاذها لقرار الانضمام إلى المنظمة يدخل في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها ،وكذا تنفيذا لتوصيات الصندوق النقد الدولي وذلك من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي بالغها بهدف خلق بيئة تجارية أكثر انفتاحا وتحررا، كما ذلك أن انضمام إلى المنظمة العالمية ينتج عنه سلبيات من جهة وإيجابيات من جهة أخرى على الاقتصاد الوطني، على غرار أن الجزائر غير مهيئة حاليا للانضمام لكنها مجبرة على ذلك في ظل التحول اقتصاد السوق مع الرهانات والتحديات المفروضة.

ونظرا لتضاعف السلبيات على الإيجابيات بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل استمرار السياسات الحالية وخاصة محاولة الدول المتقدمة فرض نفوذها على الدول النامية وإجبارها على التماشي مع النظام التجاري العالمي، وهذا ما يشرط على الجزائر أن تمكن اندماجها في النظام من خلال تفعيل دورها بصفتها المنفردة أو في ظل التكتلات الاقتصادية حتى تتمكن من تفادي تحيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**النتائج:**

وبعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

- إن العضوية في المنظمة العالمية للتجارة الاستجابة للأهداف التحويلية داخلية حيث أن الانضمام إلى هذه المنظمة ليس نتيجة لتحرير بقدر ما هو بحث إلى إدارة التحولات الأساسية الناتجة عن الانضمام والتناقضات التي يولدها هذا التحول فتظهر محددات الانضمام فيما يلي:

- المشاركة في وضع قواعد التجارة الدولية فالقدرة على التأثير في جدول أعمال مفاوضات التجارية والمشاركة بفعالية في صياغة قواعد التجارة الدولية مشروطة بوضعية العضو الكامل.
- القيام بالإصلاحات الاقتصادية وعمليات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا تأخذ معناها كاملا إلا من خلال ربطها بالإصلاحات الاقتصادية التي يولدها ويشرعها هذا الانضمام حيث يمكن استغلالها في بداية عمليات الإصلاح لتبرير تغيرات مؤسسة والتنظيمية والهيكلية التي تحملها الإصلاحات الاقتصادية أي التذرع بالقيود الدولية لخفض التكلفة الاجتماعية السياسية لعملية الإصلاح في الجزائر تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق أهدافها منها:
- تنويع التجارة ورفع المستوى العام للقدرة التنافسية، تحضيرا لمواجهة آثار المنافسة الناتجة عن تواجد الأجنبي في السوق.
- تشجيع الاستثمارات اعتمادا على نجاح الإصلاحات المطبقة إضافة إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية.
- يرجع سبب طول فترة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى نقص القوة التفاوضية وعدم استقرار فريق المفاوض لغياب الخبرة والكفاءة وكذا غياب إستراتيجية تفاوضية على المدى القصير والمتوسط واعتماد الجزائر على ذلك النمط الذي جرى مع الاتحاد الأوروبي، ويرجع السبب أيضا إلى عدم المفاوض صلاحيات عديدة التي سمح له بممارسة نشاطه التفاوضي وهذا راجع إلى عدم دقة المعطيات ولاسيما الإحصائيات منها.
- يعود انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سلبيات أكثر من الإيجابيات.

**التوصيات**

فيما يخص انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن ما يمكن توصيته:

- هو ضرورة تكثيف الجزائر جهودها لتفعيل عمليات الانضمام وإلا فإن هذه العملية ستعرف صعوبة أكثر فيما بعد.
- ضرورة تعزيز واستكمال الإصلاحات بتغيرات جديدة من أجل تفادي جوانب الضعف والخلل وعدم الفعالية الموجودة على القطاعات الاقتصادية مع إعادة النظر في الإصلاحات الموضوعة سلفا وإحداث تغيرات تتماشى مع مستجدات العصر.
- ضرورة تعزيز وتدعيم التشريعات الجزائرية بتشريعات جديدة تكون أكثر ليونة وأكثر تماشيا مع التغيرات الدولية من أجل التحكم أكثر في مختلف المحاضرات التي قد تفرضها هذه التغيرات الدولية.
- ضرورة إيجاد بديل خارج نطاق المحروقات مع ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك اقتصادي فعال.
- ضرورة تأهيل العنصر البشري من خلال تدريب وتأهيل للكوادر القطاعات الاقتصادية العاملة مما يساعد على استيعاب التقنيات الحديثة (التكوين الأجنبي).

**قائمة المراجع:**

**باللغة العربية:**

**أولا : الكتب:**

1. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار النشر والتوزيع الأردن، 2013.
2. إكرام مياسي، الإندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر.
3. بغزوز عمر، الجزائر و المغرب العربي الرهان المتوسطي، ط1، معهد العالم العربي باريس، 2006.
4. ثربا عبد الرحيم الخزرجي وشرين بدري البارودي، اقتصاديات المعرفة بالأسس النظرية والتطبيق في المصاريف التجارية، ط1، الوارق للنشر والتوزيع، 2012، ص 151.
5. سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تجارة الخدمات الدولية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2000.
6. سليم سعداوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، (معيقات الانضمام وآفاقه)، ط1 دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
7. عبد المطلب عبد الحميد، الغات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.
8. محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب الجزائر، 1993.
9. محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

10.ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2000.

11.الهاشمي مقراني وآخرون، القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد (التجربة الجزائرية)، ط1، مخبر علم اجتماع للاتصال للبحث والترجمة، 2010.

**ثانيا: الرسائل والمذكرات:**

**أ: الرسائل**

1. أسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وحسب القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة بومرداس، 2015/2014.
2. آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.
3. بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة لمحروقات (حالة الجزائر نموذجا)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عنابة، 2012.
4. بوشناقة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة الأدوية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
5. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، (دراسة حالة ولاية غرداية)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.

6. شمرابي عبد العزيز، تطور مسألة الزراعة في ضوء المنظومة الدولية للتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية للجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007.

7. محمود محمد الطاهر، تجارة الجزائرية الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة والحتمية والرهانات، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 2003-2004.

**ب:المذكرات**

**1- مذكرات الماجستير:**

1.برزيق خالد، آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008/2007.

2.بن عيسي شافية، أثار وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2011/2010.

3. حاج رابح نورة، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2012.

4. خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

5. حمو محمد، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2009.

6. سراري بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء واقع الاقتصاد الدولي الجديد وفي أفق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008.

7. سي عمر الأخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي، في الدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 2006-2008.

8. طاشت الطاهر، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الجمارك الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو 2013.

9. علواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007.

10. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ، 2012-2013.

11. ملكة أسماء، الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة، -دراسة حالة الخدمات المصرفية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

**2- مذكرات الماستر:**

1.بوخاري هشام، الوناس رشيد، النظام الجمركي الجزائري ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي أطروحة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البويرة،2014 2015.

2.الحاج يوسف سارة أم الخير، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

**ثالثا: المقالات**

1. بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية الدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 06، 2006 .
2. حبار عبد الرزاق، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 3 2013.
3. الحويش ياسر، تأثير اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في تطوير القوانين الداخلية مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 02، دمشق، 2004.
4. رانول محمد، تحولات الاقتصاد الجزائري برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، مجلة بحوث اقتصادية عربية، دمشق 2006.
5. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثرها على الاقتصاد الوطني، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2004.
6. صالحي صالح، اثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 01 2002.
7. عياشي قويدر، إبراهيم عبد الله، أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف العدد 2، 2005 .

8. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية وللانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة سعد دحلب كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، الجزائر، 2012.
9. كمال رزيق، مردور فارس، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني الأول، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2002.
10. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية، انضمام الجزائر العالمية للتجارة جامعة الجزائر، كلية الحقوق، العدد 03، 2010.
11. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (الأهداف والعراقيل)، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 03، 2004.
12. نور الدين بوكروح، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، أكتوبر 2003.
13. يتسيش محمد النعمان، قراءة في أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، عدد01، 2002.

**رابعا: الندوات:**

1. بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان، التوجيهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية المنعقد في مسقط، في مارس 2007.
2. دراجي زينات، غلاب نعيمة، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية (دراسة حالة الجزائر) الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، عنابة 2006.
3. زايري بلقاسم، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر، المؤتمر العلمي الولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة وهران، يومي 01 و12 مارس 2008.

4. سليمان ناصر عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات، ملتقى دولي الأول حول تقسيم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية الاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة للجزائر، جامعة مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية يومين 28 أكتوبر 2014.
5. سمير العطية، التسجيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطين والشراكة الأورو متوسطية، المنتدى النقابي الأورو متوسطي، 2008.
6. عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر (استمرارية قطعية)، بدون سنة، ص 4.
7. محمد زيدان، النظام المصرفي وتحديات العولمة، المتلقي الوطني حول النظام المصرفي الجزائري، جامعة قالمة، يومي 5-06 نوفمبر 2001، ص 27.

**خامسا: النصوص القانونية:**

**1-النصوص التشريعية:**

**القوانين وأوامر:**

1. الأمر رقم 284/66 المؤرخ من 1966/06/15، المتضمن قانون الاستثمار، ج ر العدد 80، مؤرخة في 1966/09/17.
2. الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 1995/08/26، المتعلق بخصوصية المؤسسة العمومية.
3. الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001، ج ر عدد 47، الصادرة في2001 معدل و متمم.
4. الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد و القرض، ج ر عدد 52 مؤرخة في 2003/08/27.

5. الأمر 08/06 المؤرخ في 2006/07/15، المعدل والمتمم للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر، عدد47، مؤرخة في 2007/07/17
6. قانون 277/63 المؤرخ في 1963/07/26، المتضمن قانون الاستثمار، ج ر عدد 53، مؤرخة في 1963/08/02.
7. قانون 07/79، المؤرخ في 26 شعبان 1399 هـ، الموافق لـ 21 يوليو 1979 المعدل و المتمم بالقانون رقم 10/98 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419هـ الموافق لـ 22 غشت 1998 المتضمن قانون الجمارك.
8. قانون 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، ج ر عدد 34، مؤرخة في 08/21/ 1982.
9. قانون 25/86 المؤرخ في 1986/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، ج ر عدد 28، مؤرخة في 1986/07/13.
10. قانون رقم 01/88، القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانون 04/88 المؤرخ في 1988/01/12 المعدل والمتمم لأمر 59/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتعلق بالقانون التجاري والمحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية والاقتصادية.
11. القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، ج ر عدد 16 مؤرخة في 1990/04/14.

**النصوص التنظيمية:**

**أ-المراسيم الرئاسية:**

1-المرسوم الرئاسي رقم 234/96 المؤرخ في 02 جويلية 1996.
2-المرسوم الرئاسي رقم 13/04 مؤرخ في 22 جانفي 2004.

**ب-المراسيم التنفيذية:**

1.المرسوم التنفيذي 319/94 المؤرخ في 1994/10/17، المتضمن تنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات، ج ر، عدد 67، المؤرخة في 1994/10/19 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 249/95، ج ر عدد 47، المؤرخة في 1995/08/30.

2.المرسوم التنفيذي رقم 2000- 190 المؤرخ في 11 جويلية 2000، الصادرة بتاريخ 2000 ج ر عدد 42، المتعلق بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها.

3.المرسوم التنفيذي رقم 337/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، ج ر عدد 74 الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

**باللغة الفرنسية:**

- **Ouvrages**:

1. **Tayeb Mohamed Medjahed, le droit de L'OMC et perspectives d'harmonisation du système Algérien, le défense commercial, Ed, homa, Alger, 2008, p118.**

**-Articles:**

1. **Paul-Henry Ravier, accession de l'Algérie a l'OMC, bilan est perspective, revue économie et société, N°5, 2008.**
2. **Revue Algérienne, des sciences juridiques, économiques et politiques, Université D'Alger, faculté de droit, Nouvelle série N$^{0}$3 , 2010**

**– séminairs:**

1. **ABBES Mahdi, regards croisés sur l'accession de l'Algérie a l'OMC communication a la journée d'étude internationales, Constantin, université mentouri, 22nouveber 2008.**

**-Document:**

1. **Talahit Fatiha, Souam Said, Barbet Philippe en jeux impacts du processus d'ahésion de l'Algérie a l'OMC, document de cep N°5 2009.**

**- المواقع الالكترونية:**

1. بريست عبد القادر، تحديات المنظومة المصرفية في ظل اتفاقية التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، متاحة على موقع www.elbassir.net.consulté le 22/04/2016. 15 :00.

2. جمال الخياط، حروبي مراد، الآثار المتوقفة لاتفاقية التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي الجزائر، متاحة على موقع www.elbassir.net.consulté le 22/04/2016. 15 :00.

3. عياشي كمال، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات لمقارنة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 8-26 ماي 2003، الموقع: www.Ecostif.com تاريخ العمل 2016/04/15، 11:30.

4. **Guide investir en Algérie, Rapport kpmg Algérie, 2006-p21, a partir du site www.algeria, kpmg/fr/documents/guide/20inversitir 20 alg %c3%20%2020 2006pdp ‹consulter le 05-02-2016 a 16h00.**
5. **www.echourouk online.com/ara/articles/246765.html. consulter le 22/ 04/ 2016**

الموضوع الصفحة

**مقدمة** .....2

**الفصل الأول: محاولات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**

المبحث الأول: خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. .....7

المطلب الأول: أسباب ودوافع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .....7

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية. .....8

أولا: إنعاش الاقتصاد الوطني. .....8

ثانيا: تشجيع الاستثمارات. .....8

ثالثا: رفع المستوى العام للقدرة التنافسية. .....9

رابعا: الاستفادة من مزايا. .....10

الفرع الثاني: البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة. .....12

الفرع الثالث: عراقيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. .....13

أولا: تسييس المفاوضات. .....13

ثانيا: التأثير السلبي للتجربة السابقة مع صندوق النقد الدولي.....14

ثالثا: طول فترة الاقتصاد المخطط والاعتماد على المحروقات.....14

رابعا: انتشار الاقتصاد الموازي.....15

خامسا: فشل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر.....16

المطلب الثاني: لإجراءات التي قامت بها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....16

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية.....17

أولا: إعادة الهيكلة والتعديل الهيكلي.....17

ثانيا: الخوصصة.....20

ثالثا: استقلالية المؤسسات الاقتصادية.....21

الفرع الثاني: تحرير التجارة الخارجية.....23
أولا: التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية (1989-1993) .....23
ثانيا: التحرير الأعلى للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة (1994-1998) .....24
الفرع الثالث: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....27
أولا: ملامح الشراكة.....27
ثانيا: إيجابيات وسلبيات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية.....29
المبحث الثاني: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....34
المطلب الأول: الإجراءات الفعلية لاكتساب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.....34
الفرع الأول: تقديم طلب الانضمام.....35
الفرع الثاني: تقديم مذكرة الانضمام.....36
أولا: تقديم المذكرة.....36
ثانيا: مناقشة المذكرة.....38
الفرع الثالث: تقييم التنازلات والالتزامات.....38
أولا: تقديم جداول التنازلات في مجال السلع.....39
ثانيا: جدول الالتزامات الخاص بالخدمات.....40
الفرع الثالث: موافقة المجلس العام.....41
المطلب الثاني: مسار المفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....42
الفرع الأول: وضعية الجزائر في إطار اتفاقية الجات.....42
الفرع الثاني:مرحلة التفاوض النظامي.....44
أولا: التعريفة الجمركية.....44
ثانيا: الخدمات.....45

ثالثا: تطبيق اتفاقيات والتزامات المنظمة.....45
الفرع الثالث: مرحلة التفاوض الثنائي الأطراف.....48
خلاصة الفصل..... 54
**الفصل الثاني: الانعكاسات المرتقبة على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**
المبحث الأول: انعكاسات انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني..57
المطلب الأول: أثر الانضمام على القطاع الإنتاجي.....57
الفرع الأول: الانعكاسات على القطاع الصناعي.....58
أولا: الآثار الإيجابية.....58
ثانيا: الآثار السلبية.....62
الفرع الثاني: الانعكاسات على القطاع الفلاحي.....64
أولا: الآثار الإيجابية.....64
ثانيا: الآثار السلبية.....67
المطلب الثاني: الانعكاسات على قطاعي الجمارك والبنوك .....70
الفرع الأول: الانعكاسات على قطاع الجمارك.....70
أولا: الآثار الإيجابية.....72
ثانيا: الآثار السلبية.....74
الفرع الثاني: الانعكاسات على القطاع المالي والمصرفي.....76
أولا: الآثار الإيجابية.....79
ثانيا: الآثار السلبية.....81
المبحث الثاني: تفعيل دور الدولة للحد من سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
.....84
المطلب الأول: تفعيل دور الدولة على المستوى الداخلي.....84
الفرع الأول: إستراتيجية الجزائر في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....85

أولا: الحلول المتخذة من الناحية التشريعية.....85
ثانيا: الحلول المتخذة من الناحية الهيكلية والتنظيمية.....86
ثالثا: الحلول المقترحة من الناحية المالية.....89
الفرع الثاني: الإجراءات الممكن اتخاذها في الاقتصاد الوطني.....90
أولا: الحماية من خلال الإجراءات الوقائية.....90
ثانيا: الحماية من خلال اتفاقية الخدمات.....91
الفرع الثالث: حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثناءات.....92
أولا: الحق في استخدام القيود الكمية.....92
ثانيا: الحق في الحماية ضد المنافسة غير المشروعة.....92
ثالثا: الحق في الحماية ضد الدعم غير المشروع.....93
الفرع الرابع: إستراتيجية الجزائر في محاربة الأسواق التجارية.....94
المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في تفعيل دورها على المستوى الدولي.....96
الفرع الأول: الاتحاد المغاربي والعربي.....96
أولا: اتحاد المغاربي.....97
ثانيا: التكتل العربي.....98
الفرع الثاني: تفعيل الشراكة مع الأورومتوسطية.....99
أولا: التعاون الأوروجزائري قبل مؤتمر برشلونة.....100
ثانيا: مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الأوروجزائرية.....101
خلاصة الفصل.....103
**الخاتمة.** .....105
**قائمة المراجع**.....109
**الفهرس**.....118

**ملخص:**

تعد المنظمة العالمية للتجارة من بين المخطط الجهنمي الذي رسمته الدول المتقدمة من أجل التحكم بالتجارة الدولية، باعتبارها الوحيدة التي لا تشترط شروط غير واضحة للانضمام إليها، ويتم هذا الأخير عن طريق المفاوضات من خلال تقديم طلب الانضمام وتقديم مذكرة السياسة ومناقشتها وتقديم الالتزامات والتنازلات، وفي إطار مشروع انضمام الجزائر فقد قطعت عدة أشواط إلى حد الآن، من أجل بلوغ الأهداف المرجو من الانضمام ولكن قد ينجر من وراء الانضمام انعكاسات عديدة على الاقتصاد الوطني، وقد تكون سلبية أكثر منها إيجابية، لذلك يجب عليها استغلال الفرص المتاحة لها بشكل جيّد من أجل تفاديها.

Résumé:

L'Organisation Mondial du commerce fait partie du plan infernal trace par les pays développés afin de maitriser le commerce international. Cette instance est la seul a ne pas exigée des conditions ambigues pour y adhérer. L'adhésion a L'OMC se fait par voie de négociations en soumettant une demande d'adhésion et en fournissant un mémorandum de la politique et sa discussion et donner les engagements et les concessions. Et dans le cadre de projet d'adhésion de L'Algérie, il a franchi plusieurs étapes jusqu'à présent afin d'atteindre les objectifs souhaités de l'adhésion, mais une telle adhésion peut entrainer de nombreuse répercussions sur l'économie nationale et peuvent être beaucoup plus négatives que positives. Ainsi donc, l'Algérie doit exploiter les opportunités lui est offertes afin de pouvoir les éviter.